الأمم المتحدة A/70/PV.99

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٩٩**

الخميس، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مارلين موزيس (ناورو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):

مراعاة لضيق الوقت لدى الوزراء، فضلا عن الممثلين الآخرين، أود أن أشجع بقوة الوفود على أن تقصر بياناتها على المدة الزمنية المحدد بخمس دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية، وبثماني دقائق عندما يتكلمون باسم مجموعة ما. فذلك سيمكننا من استيعاب أكبر عدد ممكن من المتكلمين. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات طويلة تلاوة نص موجز منها وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم إلى الأمانة العامة لتنشرها على موقع بوابة توفير الورق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليليان بلومين، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا.

السيدة بلومين (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل منعطفا حاسما في جهودنا لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية وفرصة فريدة لتجديد الالتزامات السياسية للقضاء عليه في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في كبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية وأن نثني على جميع الذين أسهموا في نجاحه. ومع ذلك، فإن فيروس نقص المناعة البشرية المرض لا يزال مرضا خطيرا ويؤثر على

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

حياة ملايين الناس على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من الإنجازات الرئيسية في التقدم على الصعيد العالمي للسيطرة عليه، ينبغي تعزيز الجهود إذا أردنا القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.. ونرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تجلت في (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) الذي اتخذ بالأمس ويدعو إلى استجابة سريعة والتزامات متجددة. ونود أن نشكر الميسرين المشاركين في هذه العملية، السفير كاسيسي – بوتا، ممثل زامبيا والسفير لاوبر، ممثل سويسرا، على قيادتهما المقتدرة للمفاوضات التي جرت بشأن الوثيقة.

نرحب بالمبادئ الرئيسية المكرسة في النتائج السياسية ونؤيدها، فضلا عن الدعوات إلى مواصلة تكييف الاستجابات الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تعالج على أفضل وجه الحالة الخاصة لكل بلد بعينه.

ونؤيد تأييدا تاما اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان ومراع للمساواة بين الجنسين بغية تسريع مسار إنهاء متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ونؤيد على وجه الخصوص اتخاذ نهج قادر على إحداث التغيير وشامل للجميع نحو عدم تخلف أحد عن الركب، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الأشد تأثرا والأكثر عرضة لخطر التهميش بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويواجهون أشكالا متعددة ومتشابكة من التمييز، من قبيل التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر. وفي مسعانا لمكافحة الوباء، يلزم أن نواصل التركيز على الأشخاص الذين هم أشد عرضة للخطر. ويشمل ذلك الأطفال، والمراهقين، والشابات والمهاجرين والفئات السكانية المعنية، بما في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والمشتغلون بالجنس ومغايرو الهوية الجنسية والسجناء. وكان الاتحاد الأوروبي سيقدر لو استخدمت لغة أقوى في ذلك الصدد في الإعلان.

إن حقوق الإنسان للجميع، بدون تمييز. ويجب أن نسلم بأنه لا يمكن القضاء على الإيدز إلا بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وهي، للأسف، متأصلة في الوباء. ومن أجل جعل الإيدز من مخلفات التاريخ، علينا أيضا وضع حدا لجميع أشكال العنف والتمييز، بدون أي نوع من أنواع التمييز، وحماية حقوق الإنسان وتنفيذها وكفالة الحريات الأساسية للجميع، على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها، وبالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمرات استعراضهما. وفي ذلك السياق، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز وحماية وكفالة حق كل فرد في السيطرة الكاملة على الشؤون المتصلة بحياته الجنسية، وصحته الجنسية والإنجابية، والبت فيها بحرية ومسؤولية وبدون تمييز أو إكراه أو عنف. ونشدد على ضرورة الحصول الشامل على المعلومات والتثقيف الجيد النوعية والمعقول التكلفة والشامل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الرعاية الصحية.

ولا يزال الوباء يؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا يزال يحدث ثلثا جميع الإصابات الجديدة بالفيروس. وتتعرض النساء والفتيات المراهقات للخطر بشكل خاص. وفي إطار منطقتنا، لا تزال أوروبا الشرقية إحدى المناطق القليلة التي تستمر فيها زيادة الإصابات الجديدة بالفيروس. وفي ذلك الصدد، فإننا لا نشهد

في أوروبا زيادة في الإصابات الجديدة بالفيروس فحسب، بل نشهد أيضا انتشار الإصابات المتزامنة، مثل السل والتهاب الكبد الوبائي باء وجيم، وهو أمر مثير للقلق أيضا. ويمثل تهديدات صحية رئيسية العدد القياسي للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية في العام الماضي، وانتشار السل المقاوم للعقاقير المتعددة والزيادة في الإصابات المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية/السل.

وفي ذلك الصدد، تمثل أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدناها في العام الماضي، تحولا هاما من التركيز على أمراض معينة إلى نهج متكاملا وعاما بصورة أكبر لتلبية احتياجات جميع الأشخاص. وسيكون إنشاء نظم صحية قوية والتغطية الصحية الشاملة من الأمور الأساسية للقضاء على الإيدز والعديد من الأمراض الأخرى. ومن الواضح أن الأهداف العالمية الطموحة بشأن الصحة لن تتحقق إلا بزيادة التمويل المحلي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.

واعترافا بالمهام المقبلة، فإننا حققنا إنجازات يمكن أن نشير إليها في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وسيكون من دواعي سعادتنا أن نتبادل خبراتنا مع المناطق الأخرى. فقد قضينا عمليا على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. كما أن انتقال الفيروس بين الجنسين وانتقاله بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن آخذان في التناقص في الاتحاد الأوروبي بوجه عام. وكان الاتجاه التصاعدي الوحيد في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي فيما بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وتتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخطوات اللازمة لموجهة ذلك التحدي. ولدينا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي تغطية علاجية واسعة نسبيا وارتباط بالرعاية. ولدينا منظمات للمجتمع المدني راسخة ومدعومة بشكل جيد نسبيا تشارك أيضا بصفة مباشرة في تقديم الخدمات المجتمعية. وعلاوة على ذلك، أنشأنا شبكات البحوث عبر الوطنية والهياكل الأساسية التي تعالج الثغرات البحثية الرئيسية، من قبيل تطوير لقاحات فيروس نقص المناعة البشرية، ونواصل تقديم الأدلة من أجل وضع السياسات الوطنية للصحة العامة. ونحظى بشبكات للمراقبة الشاملة أعمالها مدمجة في التشريعات.

ومن أجل نجاح التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، نحن بحاجة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة التي يمكن أن تحدث فرقا. ويضطلع المجتمع المدني بدور بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، فإن اختيار المنظمات غير الحكومية للاشتراك في هذا الاجتماع لم يتسم بالشفافة أو شمول الجميع، ويشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، على النحو المعرب عنه في البيانات السابقة، بقلق بالغ من ذلك التطور. ولا نزال ملتزمين بقوة بضمان إنشاء عملية أكثر تحسينا وانفتاحا وشفافية لاختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في اجتماعات وعمليات محددة للأمم المتحدة، ونشعر بأسف بالغ لأن ذلك لم يمكن في هذه المناسبة.

وبالرغم من التقدم المحرز خلال العقود الماضية، نحن بحاجة إلى النهوض بجهودنا الرامية

إلى القضاء على الإيدز. ومن الواضح أيضا أننا لن ننجح إلا إذا عملنا معا. ويؤثر فيروس نقص المناعة البشرية على جميع البلدان التي قد تكون لديها قدرات مختلفة للغاية على التصدي للتحدي. كما أن فيروس نقص المناعة البشرية كثيرا ما يؤثر على شرائح السكان المهمشة أو الضعيفة. فالفيروس يعبر الحدود، وبالتالي يتطلب استجابة دولية قوية. ونحن بحاجة إلى العمل الجماعي والتضامن مع الناس الأشد تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وهم الذين يعيشون في البلدان التي لا تستطيع تحمل تقديم الخدمات ذات الصلة لجميع المتضررين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في دوله الأعضاء وفي منطقة جواره وفي العالم، باستخدام الأدوات المالية والتقنية والسياسية المتاحة له.

ويشكل تحديا كون المرء لا يتكلم باسم بلده فحسب، بل أيضا بالنيابة عن ٢٧ من البلدان الأعضاء الأخرى. ومع ذلك، سأتكلم الآن باسم مملكة هولندا.

لقد كان هناك وقت، قبل عقود، حينما كان بوسعنا أن نقول إن البشرية لا سيطرة لها على الإيدز. وفي العام الماضي وحده، مات ١,١ ملايين شخص بسبب الأمراض المتصلة بالإيدز، وأصبح ٢,١ ملايين شخص غيرهم من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي الوقت الراهن، يقدر أن ١٩,٧ ملايين شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لا يتلقون العلاج. وذلك ليس من الأمور التي ليس لدينا سيطرة عليها. فهو من مظاهر عدم المساواة بجميع أشكاله – الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقائم على نوع الجنس.

وكثيرا ما تسير أشكال عدم المساواة المختلفة جنبا إلى جنب. فضحايا الاغتصاب، على سبيل المثال، يتعرضون لخطر إضافي من أن يصبحوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أغلب الأحيان، هم فقراء، وكذلك مغتصبوهم. وحالما يصاب الضحايا، من المرجح للغاية أن يصبحوا مرضى ويموتون. وذلك لأنه، بالرغم من وجود علاجات طبية لمنع تلك النتيجة، فإن العديد من الأشخاص لا يستطيعون الحصول عليها، إما لأنهم لا يتمتعون بالرعاية الصحية اللائقة أو لأن الأدوية غير متاحة أو باهظة التكلفة. وحتى حينما لا تكون إمكانية الحصول مشكلة، كثيرا ما يكون الوصم الاجتماعي كذلك. ويعني الخوف من الاستبعاد والعار أنه حتى ضحايا الاغتصاب يلوذون بالصمت إزاء الإصابة فيموتون.

هذا المثال يجمع بين جميع أشكال عدم المساواة، وهذا النوع من عدم المساواة يتجاوز تأثيره أشد مناطق العالم فقرا. يعيش حاليا نحو ٥٨ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المتوسطة الدخل. وهذا الرقم معبر جدا ويبين بوضوح ظاهرة تبعث على القلق.

على الرغم من أن عدم المساواة بين البلدان يتلاشى، فإن عدم المساواة داخل البلدان يزداد. فمن جهة، ترتفع الدخول في البلدان المعنية، وتظهر طبقة متوسطة وتتحسن الرعاية الصحية. ومن الجهة الأخرى، توجد مجموعات كبيرة من الناس لا تستفيد من تلك العملية. إن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يسوقون أمثلة مؤلمة جدا. ففي كثير جدا من الأحيان، يمنعهم الوصم الاجتماعي من التماس المساعدة. بل توجد حالات يحول في ظلها الوصم الاجتماعي دون الحصول على المساعدة التي يجري تقديمها. لقد حان الوقت لنا بوصفنا حكومات، لكي نعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا في المجتمع المدني، للتصدي للتمييز الذي يمنع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من التماس المساعدة والعلاج. فنحن نعرف ما يتعين علينا أن نفعله.

لكي نجد الحلول ما علينا إلا ننظر إلى بعضنا البعض. إن السياسات الفعالة المتعلقة بتجارة الجنس خلال السنوات الـ ١٥ الماضية خفضت عدد الإصابات بالفيروس بنسبة ثلاثة أرباع في بلدان مثل الهند وتايلند. ومن ال بالذكر أن برامج الحد من الأضرار التي توفر المعلومات عن برامج تبادل إبر الحقن لمتعاطي المخدرات حققت نتائج رائعة في آسيا، ونشهد حاليا برامج تنطوي على آثار مماثلة في كينيا. وإلغاء تجريم البغاء في نيوزيلندا، وإلغاء تجريم استخدام المخدرات في البرتغال يحققان أيضا نجاحا. ففي البرتغال، انخفض عدد الإصابات بنسبة ١٤ في المائة خلال عدة سنوات. ومن السلفادور إلى ولاية تاميل نادو الهندية تنتهج الحكومات سياسات جريئة تنقذ حياة مغايري الهوية الجنسانية كل يوم. ونحرز أيضا تقدما في بلدي. فعلى سبيل المثال، أصبح الآن الأشخاص المصابون بالفيروس قادرين على شراء سندات التأمين على الحياة، بينما سيعقد المؤتمر الدولي المعني بالإيدز لعام ٢٠١٨ في أمستردام، مع التركيز الواضح على الوصول إلى أكثر الفئات تهميشا في المجتمع.

بالرغم من أننا أحرزنا تقدما، لا تزال الحالة الراهنة مدعاة للقلق الشديد. وكما قلت، فإن الإيدز اليوم من مظاهر عدم المساواة، وعدم المساواة تلك نتيجة خيارات سياسية. ففي عام ١٩٩٠ منعتنا عقبات كثيرة إلى جانب التفاوت في مكافحة الإيدز. لم يكن هناك علاج فعال، وكان هناك عدم إدراك وعدم معرفة كبيرين حول المرض. ولكن الآن، تم التغلب على هذه الحواجز، وأصبح نطاق المشكلة الرئيسية المتبقية المتمثلة في التفاوت أكثر وضوحا من أي وقت مضى. والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب يجهلن مغبة فيروس نقص المناعة البشرية؛ والناس أما يخشون على الحصول على الرفالات والرعاية أو العلاج، أو غير قادرين على الحصول عليها؛ إن الشيء المشترك بين متعاطي المخدرات والمشتغلين في الجنس الذين يركبون المخاطر هو أنهم يجدون أنفسهم بين نارين عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع السلطة الاجتماعية.

إن المسؤولية عن إشراك أولئك الناس والقضاء على الإيدز تقع إلى حد كبير على عاتق الحكومات. وتلك المسؤولية السياسية ينبغي أن تكون العامل الحاسم في جميع الخيارات التي نتخذها. وأهيب بالحكومات أن تضع مصلحة المرأة فوق المعتقد الثقافي، والاعتراف بحقوقهن، ومعالجة أوضاعهن غير المواتية، والاعتراف بحقوق المثليات والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية وتوفير التثقيف الجنسي، وتمكين أفقر الفقراء من الحصول على الرعاية والعلاج، وعدم الإذعان للاعتراضات الدينية على الرفالات. إن الرب الذي نشترك في عبادته يَجّل الحياة، أما الإيدز فيعني الموت. إن ”عدم إغفال أحد“ هو ما وعدنا جميعا القيام به عندما تعهدنا بدعم الأهداف العالمية في العام الماضي. فلنطبق ما نعظ به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيليفيا فايليتا مينهبار، وزيرة الصحة في جمهورية السلفادور.

السيدة مينهبار (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أدلي بملاحظاتي بالنيابة عن حكومتي، وعن جميع القطاعات العاملة في مجال الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في بلدي، السلفادور.

يسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن السلفادور كان أحد البلدان التي مارست الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها التي اعتمدتها المنظمة في الإعلانات السياسية السابقة بشأن احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية. لقد حققنا تقدما على مر السنوات الخمس الماضية، بوصفنا بلدا من حيث استجابتنا الوطنية. وبما أننا نواجه حالة مالية غير مواتية فقد وضعنا لأنفسنا هدفا مشتركا، ونبذل قصارى جهدنا لإعطاء أولوية للاستثمارات في ميدان الصحة.

تشمل النتائج الملموسة التي حققها بلدي الانخفاض المطرد في عدد الحالات المشخصة حديثا كل عام، مع وضع استراتيجيات لزيادة فرص الحصول على اختبار فيروس نقص المناعة البشرية؛ الانخفاض في عدد الوفيات في المستشفيات؛ وانخفاض بنسبة ٩٤ في المائة في انتقال الوباء من الأم إلى الطفل. وخلال السنة الماضية، ساورنا الشعور بالحزن لإصابة ثلاثة أطفال فقط. ويُقدم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بالمجان في جميع أنحاء البلد، ولا توجد قائمة انتظار للمرضى للبدء بالعلاج. وقمنا بتدريب موظفي الصحة في مجال توفير الرعاية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ولدينا نظام للمعلومات يمكننا من فهم الوباء على نحو أفضل واتخاذ القرارات من أجل تحسين استجابتنا.

نحن من الرواد في تنسيق العمل التقني والسياسي. فقد أنشأنا اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، فضلا عن وضع آلية تنسيق على نطاق البلد بمشاركة واسعة ومتعددة القطاعات، بما في ذلك مشاركة الأشخاص المصابين بالفيروس. وإن نسبة ٨٠ في المائة

من الاستثمار في رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تأتي من الأموال العامة. وبذلك نضمن استدامة الاستجابة، كما طلب الأمين العام. وبصفتنا من بين البلدان المختارة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠(القرار ١/٧٠)، نلتزم نحن في السلفادور التزاما شديدا بتسريع جهودنا وإعادة هيكلة نهجنا نحو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع السعي إلى تمكين المرأة، والعمل على القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وعلى أي انتهاك لحقوق الأشخاص المصابين بالفيروس وحقوق السكان الأشد ضعفا، مثل مغايري الهوية الجنسية، والنساء العاملات في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

ما برحنا نحن في السلفادور خلال السنوات الست الماضية، نعمل على النهوض بالإصلاح الشامل للنظام الصحي. ويوجد موضوعان من بين المواضيع الشاملة للإصلاح وهما المشاركة الاجتماعية وحقوق الإنسان، بهدف ضمان جودة الرعاية الشاملة من دون وصم أو تمييز ضد أي شخص، سواء على أساس الحالة الصحية، أو الهوية الجنسانية، أو الميول الجنسي. ولهذا السبب، ندين بشدة الكراهية الموجهة ضد تلك المجموعات. ونعكف على سن قانون وطني جديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية يُمَكِن من معالجة الموضوع من منظورات الطفولة، والمراهقة، ومكان العمل والبيئة التعليمية، ومن منظور الأشخاص المحرومين من حريتهم وصحتهم، من بين أمور أخرى. وسيمكننا ذلك من تعزيز قدرتنا على الاستجابة الشاملة والتشاركية.

أحض الحاضرين هنا على عدم سحب دعمهم لمنطقة الأمريكتين، لأنه على الرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا، ما زلنا نواجه تحديات وقيودا مالية في تنفيذ ١٠٠ في المائة من الالتزامات المتعهد بها في الجمعية العامة، ونحتاج إلى المساعدة التقنية لتحسين استراتيجياتنا بحيث تصل إلى السكان الأشد عرضة لخطر فيروس نقص المناعة البشرية والحمل الفيروسي العالي.

أخيرا، إنه التزام أخلاقي علينا أن نتغلب على جوانب عدم المساواة، والإجحاف، والوصم والتمييز. وبوصفنا بلدا فنحن ملتزمون بأهداف استراتيجية ٩٠-٩٠-٩٠ لكي يتسنى لمواطنينا الحصول على العلاج الشامل ولكي يصبح المراهقون والبالغون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية مدركين لوضعهم ولديهم المعلومات اللازمة للتمتع بحياة طيبة من حيث النوعية

ونحن في السلفادور نعمل بشكل مكثف للقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وفي المقام الأول، على بذل كل الجهود لتقديم استجابة مستمرة وشاملة للجميع وتشاركية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيوانيس كاسوليدس، وزير خارجية جمهورية قبرص.

السيد كاسوليدس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في لحظة مواتية للغاية في استجابتنا العالمية لضرورة التصدي الفعال والنهائي لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، الذي أودى طيلة عقود، ولا يزال يودي، بحياة الكثيرين. وعلى مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية، لم يترك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أي ركن في العالم بدون أن يمسه، ليؤثر على تحقيق التقدم والتنمية في العديد من البلدان، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وليشكل تهديدا لجميع الأهداف الإنمائية. وفي الوقت نفسه، لا بد أن نقر بأن المجتمع الدولي خطى خطوات واسعة في كبح جماح المرض. ولكن المعركة لم تحسم بعد، و لم نفعل بعد ما فيه الكفاية.

ويشكل الإعلان السياسي الذي التزمنا به من فورنا، والمعنون ”على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق)، وثيقة تاريخية ذات أهداف

وتوصيات طموحة للغاية ومقيدة زمنيا لن نتمكن بدونها من النجاح في القضاء على وباء الإيدز، على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١). ونود أن نعرب عن امتناننا للميسرين المشاركين لعملية المفاوضات، السفير موابا كاسيسي – بوتا ممثل زامبيا والسفير يورغ لاوبر ممثل سويسرا، على تحقيق هذه النتائج الناجحة.

وتعلن قبرص تأييدها للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية من منظور وطني.

بالمقاييس العالمية، لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قبرص محدودا، بالرغم من وجود زيادة طفيفة منذ عام ٢٠٠٥ في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس التي جرى تشخيصها. ويعمل ذلك على تذكيرنا بأن مكافحة الوباء لم تنته بعد. فنحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا، لا سيما فيما بين الفئات الضعيفة في مجتمعنا، إذا أردنا أن نحافظ على انخفاض مستويات انتشار الفيروس والقضاء على الوباء بشكل نهائي. ويتلقى معظم الأشخاص المصابين حاليا العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وتقدم الحكومة في قبرص العلاج مجانا، بما في ذلك المركب العلاجي المضاد لفيروسات النسخ العكسي، والرعاية، والمشورة الطوعية والاختبار.

ويجري تحديث خطط عملنا المقيدة زمنيا لمكافحة الوباء وتعديلها بصورة منتظمة على أساس المعارف والخبرات الجديدة وأوجه التقدم التكنولوجي. وتشكل حماية حقوق الإنسان الركن الأساسي في سياساتنا للتصدي للإيدز. وفي حملتنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نتخذ نهجا متعدد القطاعات وقائما على الحقوق وشاملا للجميع يهدف إلى الوقاية من الفيروس وتوفير الرعاية والدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل بفعالية جميع السلطات الحكومية المختصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على تشجيع إدماج جميع شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات الضعيفة، في تعزيز الوعي العام بفيروس نقص المناعة البشرية وفي التخفيف من حدة الوصم والتمييز.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره (A/70/811)، بالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز على الصعيد العالمي، فإننا إذا قبلنا بالوضع الراهن، سينتعش الوباء مجدد وستزداد تكاليف العلاج بشكل حاد. ويعني طابع أهداف التنمية المستدامة غير القابل للتجزئة والمتكامل أنه، ما لم نتصدى لوباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية ونواجه التحديات الصحية لعصرنا، لن نتمكن من الوفاء بالموعد النهائي لعام ٢٠٣٠ المحدد لبلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى وغاياتها. ومن ناحية أخرى، سيؤدي المسار السريع والاستجابة المتعددة القطاعات للإيدز إلى إحراز تقدم متزامن في جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي والتغذوي، والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

ولا غنى عن القيادة السياسية على طريق المضي قدما، وهي أصل رئيسي في تصدينا للإيدز. ولكن تقديم الدعم العملي والمالي يحظى بنفس القدر من الأهمية، ولا سيما للفئات الأشد عرضة للخطر. وتشارك قبرص المجتمع الدولي تجديد الجهود الرامية إلى العمل بمثابرة وتصميم – على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية – وعلى أعلى مستوى سياسي من أجل تحقيق التزاماتنا في نهاية المطاف نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويوجه الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية بالأمس رسالة قوية عبر العالم مفادها أن المجتمع الدولي عازم ومتحد لبذل كل جهد ممكن لبلوغ عالم خال من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيرانس ديالسينغ، وزير الصحة في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد ديالسينغ (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرب عن تحياتي لكم بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، التي يقودها صاحب المقام رئيس الوزراء كيث رولي.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به بالأمس (انظر A/70/PV.97) صاحب المقام رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

وإذ نحدد مسارنا نحو إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ترينيداد وتوباغو، إتساقا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فإن تركيزا متجددا قد أولي لتنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية. وفيما يتعلق بالمسؤولية المؤسسية والتنظيمية لبدء تنفيذ تلك الاستراتيجية، اتخذت الحكومة مؤخرا القرار، بناء على طلب رئيس الوزراء، بأن يكون موقع اللجنة الوطنية للتنسيق بشأن الإيدز داخل مكتب رئيس الوزراء. ويدل ذلك القرار الاستراتيجي على مستوى الأهمية التي يوليها رئيس الوزراء والحكومة للتصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحدد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز خمسة مجالات بالغة الأهمية، وهي تحديدا، الوقاية والعلاج والرعاية، والدعم والدعوة، وحقوق الإنسان. وشبكاتنا للمستشفيات والعيادات المتخصصة المخصصة لفيروس نقص المناعة البشرية تعمل باستمرار على تحسين نوعية وسهولة الحصول على الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وفي ذلك الصدد، توفر مضادات فيروسات النسخ العكسي مجانا.

وتسجيلا للموقف، تنص سياسات الحكومة على حصول الجميع على الرعاية الصحية، وتمشيا مع هذه السياسات تقدم المرافق الصحية العلاج المجاني، والرعاية والدعم لجميع المواطنين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي الإصابات العالية الخطورة، مثل سيناريوهات بعد التعرض للإصابة الناجمة عن العنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من مختلف الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، جرى تعزيز كبير للجهود التي تبذلها الحكومة وكان لها أثر إيجابي شامل.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، حدث انخفاض بنسبة ٨٠ في المائة في حالات الإصابة بالإيدز، وكذلك انخفاض بنحو ٧٠ في المائة في الوفيات المرتبطة بالإيدز. كما أدت زيادة عدد مواقع الفحوص إلى عدد من الإنجازات، بما في ذلك استقرار معدّل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل عند نسبة ٢ في المائة أو أقل. ويتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في ترينيداد وتوباغو العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ انخفض عدد الوفيات الناجمة عن السل بين المصابين بالفيروس بنسبة ٥٠ في المائة، ولم يتم تسجيل أي وفيات جديدة بعد ذلك. وتعزز ترينيداد وتوباغو أيضاً جهودها الرامية إلى القضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية. ونواصل التثقيف العام الرامي إلى تعزيز الوعي ونشر المعلومات الدقيقة عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع التركيز على الوقاية.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، تواجه ترينيداد وتوباغو الآن تحديات حقيقية نتيجة للظروف الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن انهيار أسعار الطاقة العالمية. وفيما يتعلق على وجه التحديد بأهداف ٩٠-٩٠-٩٠، يشكل درء أزمة العلاج العالمية تحدياً بالنسبة لبلدنا. فقدرتنا على فحص الأشخاص في المجموعات المعرضة لمخاطر شديدة أو الموصومة لا تزال محدودة جدا، مما يقوض قدرتنا على تحقيق الهدف الأول – ولعله الأهم – وهو ضمان أن يعرف ٩٠ في المائة من المصابين بالفيروس وضعهم من حيث الإصابة به.

ومن الناحية العملية، فإن نموذج الاختبار والعلاج الجديد، بغض النظر عن عدد خلايا CD4، والذي يرمي إلى تحقيق أهداف

٩٠-٩٠-٩٠، يتطلب مصادر تمويل مستدام. وعلى الرغم من القيود المالية التي نواجهها، تتوجّه سياساتنا نحو ضمان عدم عكس المكاسب التي تحققت في سعينا إلى الوفاء بالتزاماتنا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أننا نعتمد على الدعم المستمر من شركائنا لمساعدتنا على تحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، أؤكد مجدداً التزام حكومة ترينيداد وتوباغو بالعمل مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، وكذلك مع شركائنا من المجتمع المدني، من أجل التصدي بفعالية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستويين الوطني والإقليمي، بينما نعمل في تضافر وبعزم لتحقيق أهدافنا المشتركة للقضاء على الفيروس/الإيدز وتحقيق خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فو دوك دام، نائب وزير الصحة في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد فو دوك دام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): إنني على ثقة بأن هذا الاجتماع سيحقق، تحت إشراف الرئيس، نجاحا في تعزيز التزامنا بإنهاء الإيدز.

أثار وباء الإيدز في بدايته الذعر وعمّق الانقسامات الاجتماعية في كثير من البلدان. وكثيراً ما جرى الربط بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والشر وكانوا هدفاً للوصم وللأحكام الأخلاقية. وفي عام ١٩٩٤، حضرتُ مؤتمر القمة العالمي الأول بشأن الإيدز، الذي عُقد في باريس. وما زالت روح التصميم فيه مصدر إلهام كبير لي، ولكنني لن أنسى أبداً الخوف والارتباك في أعين كثير من الممثلين. فقد كان الكثير من الناس يموتون. ولم يكن هناك علاج فعال. وكان الأمل ضئيلاً جداً.

أما اليوم، فالحالة تبعث على التفاؤل أكثر بكثير. وقد تم تعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وعدد الناس الذين يحصلون على العلاج المنقذ للحياة آخذ في الازدياد. وتم تقليص الوصم والتمييز. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى إصابة نحو مليوني شخص آخر بالعدوى في العام الماضي، الكثيرون منهم من النساء. ولا يزال أكثر من ٢٠ مليون شخص غير قادرين على الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. وأثناء فترة إلقاء كلمتي هنا اليوم، أصيب نحو ٢٠ شخصاً بالعدوى.

إن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته يشكلان إحدى أولى أولويات حكومة فييت نام. وقد تمت السيطرة على الوباء بصورة كبيرة، ولم تعد العدوى بالفيروس تُعتبر خطيئة. ويُعتبر المصابون بالعدوى مرضى يحتاجون إلى الرعاية والدعم والعلاج. وما كنا لنحرز هذا التقدم لولا الدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة. وبالرغم من حقيقة أن الوباء مستقر، فإننا نقوم بزيادة مواردنا المخصصة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته. إن فييت نام هي أيضاً أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يلتزم بأهداف ٩٠-٩٠-٩٠. وعلى غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، فإننا لا نزال بحاجة إلى استمرار الشراكات الدولية.

ونعلم جميعاً أن هناك العديد من الشواغل الجديدة في جميع أنحاء العالم، بدءاً من تغير المناخ إلى قضايا الهجرة والصراعات، لكن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال موجوداً بيننا. ومن دون شراكات أقوى، سيتخلف العديد من البلدان عن الركب على المسار السريع للقضاء على الإيدز، وهناك إمكانية حقيقية لأن يرتد الوباء ويعاود الظهور بوصفه تهديداً عالمياً. ولا يسعنا أن نتقاعس. ويجب أن نزيد جهودنا بغية وضع حد للوباء، وينبغي أن نفعل ذلك معاً. وهذا ليس رأي حكومة بلدي فحسب، بل أيضاً رأي الفئات الأكثر ضعفاً.

وأود أن أقدّم للمشاركين السيدة ثانه. لقد دعوتها، وهي امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، كجزء من

وفدنا الرسمي. تعيش السيدة ثانه في بلدة صغيرة في الجبال النائية في فييت نام. وتُعالج هي وزوجها بمضادات الفيروسات العكوسة. وهما قادران على العمل مرة أخرى. وقد أصبحت من المثقّفين من الأقران وتحظى بتقدير كبير في مجتمعها المحلي. وبما يشبه المعجزة، رُزقا بمولودة سليمة صحيا ولطيفة جداً، وُلدت دون الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وما كانت تلك المعجزة ممكنة لولا مشروع ممول دولياً في شراكة مع الحكومة والمجتمع المحلي. ومن دون تلك الشراكة، لربما ما كانت ثانه موجودة معنا اليوم. ولكنها ليست الوحيدة؛ فالعديد من الأشخاص غيرها، بمن فيهم نساء وأطفال، لربما كانوا قد أصيبوا بالعدوى، وما كان ليمكنهم الذهاب إلى المدرسة أو العمل أو تكوين أسر – وربما لما كانوا حتى على قيد الحياة. فهل ينبغي أن نخفض دعمنا؟

لا، لا يمكننا القيام بذلك. ليس لدينا الحق في القيام بذلك.

وأود الآن إعطاء الكلمة للسيدة ثانه لتقول بضع كلمات.

السيدة ثانه (فييت نام) (تكلمت بالفييتنامية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود فقط أن أعبر عن بالغ شكري للجميع، على تمكيني من جديد من حياتي ومستقبلي وإعادة الأمل لي. رجاء لا تنسونا.

أعطي الكملة الآن مرة أخرى للسيد فو دوك دام.

السيد فو دوك دام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): سمع جميع الحاضرين هنا للتو ثانه وهي تعبر عن شكرها للجميع، على تمكينيها من جديد من حياتها ومستقبلها وإعادة الأمل لها. وحثتنا أيضا على عدم نسيانها ونسيان الأشخاص مثلها. فلستجب لها بإعادة إلزام أنفسنا بكل قلبنا وروحنا بالقضاء على الإيدز. ولنوحد جهودنا لتحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠، مع الالتزام بنسبة ١٠٠ في المائة وأكثر من ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جورج نورتون، وزير الصحة العامة في جمهورية غيانا.

السيد نورتون (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد غيانا المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونؤيد البيان الذي أدلى به باسم الجماعة الكاريبية صاحب المقام السيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس (انظر A/70/PV.97)

إن غيانا ترحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) وتتطلع إلى تنفيذه الفعال، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، حتى ونحن نواصل مواءمة جهودنا الجماعية في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وكما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام (A/70/811)، يعد في متناول أيدينا، وضع حد لوباء الإيدز، بوصفه يشكل تهديدا للصحة العامة قبل عام ٢٠٣٠. وسيتوقف ذلك على التضامن القوي، والالتزام المشترك لجميع أصحاب المصلحة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن تعبئة الموارد اللازمة لمواصلة بذل جهودنا المشتركة على جميع المستويات. وسيتطلب أيضا إجراء تغيير جذري في مسار الوباء خلال السنوات الخمس المقبلة، والاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد للتحدي.

وأؤكد التزام غيانا الكامل بمواجهة ذلك التحدي، بالارتكاز على الدروس المستفادة من تجربتنا المشتركة وفي سياق رؤية ٢٠٢٠ المتعلقة بالصحة في بلدنا، التي توفر إطارا شاملا للاستجابة الصحية على الصعيد الوطني. وفي ذلك الإطار، تسترشد مواجهة غيانا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باستراتيجية شاملة تعرف باسم ‹› رؤية ٢٠٢٠ المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ‹›، التي تمول من الميزانية الوطنية

وتدمج الغايات ذات الصلة لرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتستند إلى أفضل الممارسات، ودعم الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالة الكاريبية للصحة العامة، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من لإيدز، والمجتمع المدني.

وتمثل النجاح في خفض عدد الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٥، وفي منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وشهدت غيانا أيضا انخفاضا مطردا في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين عامة السكان، من ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، جرى تشخيص ما مجموعه ٧٥١ حالة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في تلك السنة، مقارنة بـ ٧٥٨ حالة أبلغ عنها في عام ٢٠١٣. ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع ١ ١٧٦ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها في عام ٢٠٠٩.

ويمكن أن تعزى هذه النجاحات إلى مجموعة من العوامل، أهمها الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات والبرامج من أجل اتباع نهج شامل للقضاء على هذا الوباء على الصعيد المحلي. وساهمت زيادة فرص الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي مجانا في غيانا، أيضا بدور فعال في نجاحنا. بيد أن تمويل استجابة مستمرة لهذا الوباء أصبح تحديا للعديد من البلدان بسبب عدم كفاية الموارد الوطنية لدعم الطلب وتخفيض أو سحب التمويل من الجهات المانحة. وبغية مواصلة خفض عدد الإصابات الجديدة، ودعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سيتعين توثيق التعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. ويجب علينا تعزيز تواصلنا مع السكان المتضررين الرئيسيين.

إن رؤية ٢٠٢٠ المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشمول للجميع، والمساءلة والقيمة مقابل المال والاستدامة، ومدعومة بالشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتهدف إلى الحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأفراد والمجتمعات المحلية، وفي نهاية المطاف على التنمية في البلد. إنها تركز على خمسة مجالات ذات أولوية، هي: التنسيق والوقاية والعلاج والرعاية والدعم والتكامل وتوفير المعلومات الاستراتيجية. وتم إدماج الاستجابة البرنامجية لحكومة غيانا حتى الآن في تلك المبادئ الشاملة التي تنطبق على جميع جوانب الحملة الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة المكتسبة.

إن الاستجابة الوطنية تركز بقوة على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وجرى خلال عام ٢٠١٤، تدريب أكثر من ٠٠٠ ٥ عامل في مجال الرعاية الصحية، في قطاع عريض من المجالات للمساعدة في ذلك الكفاح، والوصول إلى الجماهير فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، والاستشارات والاختبارات الطوعية، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، على سبيل المثال لا الحصر.

إستمرت مبادرة الخدمات الصحية المناسبة للشباب، من خلال تركيزها على الشباب، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للمراهقين. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٤، حدث انخفاض في الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، مع الإبلاغ عن ١٢٧ ٥ حالة، مما يشكل انخفاضا من ٧٧٧ ٦ حالة أبلغ عنها في عام ٢٠١٣، وكان ٤٢ في المائة من الحالات المبلغ عنها ضمن المجموعة من ١٥ إلى ٢٤ سنة من العمر.

إن للإعلام والتثقيف والاتصال، وتغيير السلوك، أهمية حاسمة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلى الرغم من نجاحاتنا، لا تزال هناك تحديات يجب التصدي لها بغية تسريع الإجراءات لإنهاء وباء الإيدز.

ومنطقة البحر الكاريبي – التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – تواصل العمل بلا كلل من أجل الحد من ذلك الوباء والقضاء عليه في نهاية المطاف.

ولا تزال غيانا تشعر بالقلق، فيما يتعلق بالتمويل، لاستبعاد بلدان المنطقة من التمويل على أساس متوسط دخل الفرد. فالتركيز في المساعدة المالية يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة وأوجه الضعف التي تواجهها البلدان النامية بالكامل.

أخيرا، أود أن أؤكد التزام حكومة غيانا بتنفيذ الإعلان السياسي. وغيانا لن تدخر غيانا جهدا لكفالة أن تكون استراتيجيتنا الوطنية على المسار السريع من أجل تسريع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وسنعمل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين ،معا، لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الان لمعالي السيد اوريليان أغبينونسي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بنن.

السيد أغبينونسي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أولا، أشكر الأمم المتحدة على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولجميع المجتمعين هنا، أنقل التحيات الأخوية والودية من شعب بنن ورئيسها، فخامة السيد باتريس تالون. ووفدي يشارك في هذه الجلسة الهامة انطلاقا من شعور قوي بالمسؤولية.

وتؤيد بنن البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98)، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

يعرب وفد بلدي عن أحر التهاني للسيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على عمله الممتاز بصفته رئيسا لتلك الهيئة وعلى إعطائه الأمل للناس المتضررين من الوباء في انتظار جيل خال من الإيدز. كما أعرب عن امتناني للممثلين الدائمين لزامبيا وسويسرا على جهودهما المثمرة كميسرين لهذه الجلسة الرفيعة المستوى.

تنعقد هذه الجلسة في ظل اعتماد رؤساء الدول والحكومات التاريخي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) هنا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر الماضي، وهي خطة شاملة تعبر عن تطلعات البشرية إلى العيش والنمو في سلام وأمن وكرامة وفي صحة جيدة على كوكبنا. وفي هذا الصدد، فقد اجتمعنا هنا،، نحن المشاركون في فرصة فريدة لتقييم التدابير المتخذة ولتحديد أهداف طموحة جديدة متوسطة الأجل، وفي المقام الأول، اعتماد الإعلان السياسي الجديد (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) الذي ينشئ الصلة الضرورية بين أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

و بنن، التي تخوض معركة طويلة الأجل ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كأولوية سياسية، تؤكد مجددا التزامها بالاستجابات الوطنية والدولية لمكافحة الوباء. وعلى الصعيد الوطني، أدمجت بنن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية، بالنظر إلى الآثار المدمرة للوباء على جهودنا الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وفي أعقاب اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٧٧/٦٥)، وبالاشتراك مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أطلقت بنن خطة استراتيجية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بما في ذلك وضع خطة للقضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل.

وخطتنا الاستراتيجية الوطنية ذات أربعة محاور وتشمل الحد من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ وتوفير الرعاية الصحية لليتامى والأطفال المعرضين للإصابة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والقضاء على الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال والحد بشكل كبير من الوفيات النفاسية المتصلة بالإيدز؛ وتوفير الرعاية والعلاج، بما في ذلك تقديم الدعم للأشخاص المصابين بالفيروس، عن طريق العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وتشتمل الخطة الوطنية للقضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل على أربعة عناصر حددتها الأمم المتحدة هي: الوقاية الأولية؛ ومنع حالات الحمل العارض بين النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل; وتوفير العلاج والرعاية والدعم للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وأطفالهن وأسرهن.

وبفضل تنفيذ هاتين الخطتين الاستراتيجيتين، حققت بنن تغييرات كبيرة انطلاقاً من الإرادة الحقيقية الرامية إلى تعميم الوصول إلى الخدمات. وقد أحرزنا تقدما كبيرا، ولا سيما في تحقيق ثبات معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عند ١,٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، أدت الخطتان إلى خفض انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وزيادة فرص الحصول على مضادات فيروسات النسخ العكسي. وعلى الرغم من هذا التقدم، تشير المؤشرات الوطنية إلى انتشار متزايد لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق الريفية -١,٦ في المائة، مقابل ٠,٩ في المائة.

إن تأنيث وباء الإيدز توجه مقلق آخر تسعى بنن تدريجيا لتصحيحه من خلال حملات التثقيف الجنسي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التدريب في مجال الصحة الإنجابية. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن القيود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفرض عدم المساواة بين الجنسين لا تزال تبقي النساء عرضة لخطر الإصابة بالفيروس. وفي هذا السياق فإن حكومة بلدي قد عقدت العزم على تذليل تلك العقبات .

وقد اعتمد إطار جديد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، بغية معالجة أوجه القصور التي جرى تحديدها في تنفيذ خطتنا الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويرتكز الإطار الجديد بشكل راسخ على أساس منظور عدم التسامح إطلاقاً في شكل انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويهدف الإطار إلى تحقيق انخفاض بنسبة ٣٠ في المائة في الإصابات الجديدة و ٧٥ في المائة في الحد من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. كما يهدف إلى تحقيق معدل تغطية بنسبة ٦٠ في المائة للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي للمصابين وأيتام الإيدز.

وعلى الصعيد الدولي، تضطلع بنن بدورها الكامل في الجهود الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي حول المسائل المتصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تجلى التزامنا السياسي بوجه خاص في مشاركة بنن في المؤتمر الدولي المعني بالإيدز الذي عقد في ملبورن في تموز/يوليه ٢٠١٤.

وعلاوة على ذلك،يرحب بلدي بالعمل المشترك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ولجنة لانسيت وتسهم فيه بنشاط باعتباره محفزاً ومصدراً للخبرة والزخم السياسي يهدف إلى تحفيز النقاش بشأن مستقبل الصحة في سياق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وعلى الصعيد الإقليمي، تقف بنن في طليعة اعتماد خارطة الطريق المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة

الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، التي ترمي إلى تسريع التقدم المحرز في ذلك الصدد. وقد اعتمدت خارطة الطريق تلك في مؤتمر القمة التاسع عشر للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، إبان رئاسة بنن للاتحاد الأفريقي.

ولكن على الرغم من التقدم المشجع، علينا أن نحذر من التهاون، إذ أن المكاسب لا تزال هشة. فعدد الإصابات الجديدة ما زال في ارتفاع في العديد من البلدان النامية، ويسود الوصم والتمييز والتحيز والقوانين القمعية ولا يزال الملايين من الأشخاص المؤهلين للعلاج لا يتلقون علاجا مناسبا.

ومع ذلك، فإن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب جهدا ماليا مستداما رغم البيئة الحالية لانخفاض التمويل الدولي. فعلى سبيل المثال، يتطلب تنفيذ خطة بنن الوطنية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، تدبير مبلغ ٥٢ بليون فرنك أفريقي لتحقيق أهدافه المعلنة. وينطوي الوضع على المفارقة نوعا ما، حيث أنه يتطلب تنفيذ استراتيجيات مناسبة لتعبئة تمويل مبتكر لمواجهة التحدي.

كما ينبغي للحكومات أن تبذل المزيد من الجهد للتعويض عن انخفاض التمويل الخارجي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع شركائنا الفنيين والماليين من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية فضلا عن الأفراد الذين يقدمون الدعم المعنوي والمادي لبنن لمساعدتها في مكافحة الوباء. وبالنيابة عن حكومة بنن وشعبها، أود أن أعرب عن عميق تقدير بلادي. ونحن نرى أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينبغي أن تكون مهمة متعددة القطاعات ومتكاملة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفر لنا الإطار السياسي الضروري للنجاح. وعلينا الآن أن نعزز أوجه التآزر اللازمة والمسؤوليات المتبادلة والتضامن الدولي من أجل التصدي لذلك التحدي الجماعي. وبنن ملتزمة بالقيام بذلك بالكامل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة نيلا فريد مولوك وزيرة الصحة في جمهورية إندونيسيا.

السيدة مولوك (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): بعد خمس سنوات من الاجتماع الرفيع المستوى السابق بشأن الإيدز قطع العالم شوطا طويلا في مساعيه الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووضعت سياسات رئيسية للاستجابة للإيدز. وقد اعتمد مؤتمر القمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلانا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مسترشدا بموضوع وهدف تحقيق انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات. والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هذا العام يكتسي أهمية خاصة، إذ يصادف السنة الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠١٣، أطلقت إندونيسيا الاستخدام الاستراتيجي للعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وتوفير إمكانية الوصول للفئات السكانية الرئيسية بغض النظر عن عدد خلايا CD4 لدى أفرادها. ونفذ ذلك بداية في ١٣ مقاطعة وامتد الآن ليشمل ١٣٥ مقاطعة. وسيمتد نطاقه لاحقا ليشمل ٢٣٠ مقاطعة أخرى ذات أولوية. وتضاعف العلاج ليشمل ٠٠٠ ٦٣ شخص في عام ٢٠١٥. وجرى فحص أكثر من مليون شخص سنويا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مقابل ٠٠٠ ٣٠٠ شخص فحسب في عام ٢٠١٢.

وكان برنامج الحد من الضرر في إندونيسيا من البرامج الأولى في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المجموعات المعنية باطراد من ٤٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٩ في

المائة في عام ٢٠١٥. وسيواصل البرنامج التحول والتوسع من خلال دمج برنامج انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي في المجموعة بشأن الفئات المعنية. كما يركز المنظور الجنساني ومنظورحقوق الإنسان بشأن الاستجابة للإيدز على جهود مثل تمكين المشتغلين في مجال الجنس من رفض ممارسة الجنس من دون الواقي الذكري ووضع برامج لتوجيه مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات نحو العلاج المباشر وتجنب الاعتماد على الأحكام الجنائية.

والاستجابة لمرض الإيدز تشمل التصدي لتحديات معقدة وتتطلب اتخاذ إجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتغطية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتعزيز نوعية تقديم الخدمات وكفالة توفر العقاقير من خلال البرنامج المتكامل والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وتقليص نفقات العلاج من الأموال الخاصة وضمان وضع اللوائح المناسبة والفعالة وتنفيذها، فضلا عن التصدي لوصمة العار والتمييز، كل ذلك يمثل بعض من التحديات العديدة والواسعة النطاق التي لا يزال يتعين التغلب عليها.

وأود أن أؤكد للجمعية أن إندونيسيا ما زالت ملتزمة وستواصل الالتزام بزيادة جهودها في الاستجابة للإيدز. وأود أن أشدد على التزامنا المستمر بالمجالات الخمسة التالية.

أولا، تعزيز النظام الصحي أمر بالغ الأهمية، وخصوصاً على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وفي إندونيسيا أكثر من ٩ ٠٠٠ من مراكز الصحة العامة. ونظام الرعاية الصحية القوي منبر لتحقيق التكامل بين مختلف البرامج، التي تشمل العيادات المتنقلة للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتحقيق لامركزية خدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

ثانيا، تدرك إندونيسيا إن تحقيق الـ ”٩٠“ الأولى أمر أساسي لتحقيق الـ ”٩٠“ الثانية والثالثة من الهدف العلاجي ”٩٠-٩٠-٩٠“. ويتطلب ذلك حشد الموارد لدعم المجتمعات المحلية والفئات السكانية الرئيسية المعنية من أجل توسيع نطاق التوعية للفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية والمشتغلين بالجنس والمتعاطين للمخدرات بالحقن والمراهقين والشباب من السكان المتضررين الرئيسيين. والمشاركة الشاملة مع تلك المجتمعات ستنشئ الطلب على الفحص والعلاج.

ثالثا، يجب أن ننظر في سبل الوقاية. وعلينا بمواصلة تعزيز جهودنا للوصول إلى جميع السكان المعرضين لمخاطر كبيرة ممن تستمر معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الارتفاع بينهم.. ونشجع على استخدام الواقي الذكري باستمرار باعتباره التدخل الرئيسي بين السكان المستهدفين. وعلاوة على ذلك، فإننا نهدف إلى القضاء على انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٢٠.

رابعا، لا بد لنا من اللجوء إلى الابتكار. وعلينا بتحديد برامج إبداعية وتبادلها. ولا بد من الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرز على أساس المجتمع المحلي لمساعدة المجتمعات والمرافق المحلية على العمل بشكل تعاوني. ويمكن تحقيق الابتكار من خلال الشراكات المستدامة، ومن الأهمية بمكان أن نكفل عمل الجهات الفاعلة المعنية معا لتحقيق هدفنا المشترك.

وفي الختام، تدرك إندونيسيا أهمية تخصيص مورد شامل للتصدي للإيدز. ومع انخفاض الموارد الخارجية بمرور الوقت ستزيد فرص الاستثمار الوطني من خلال خطط التأمين الصحي الوطني والموارد المتزايدة من الحكومات المحلية. وتمول إندونيسيا الآن حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الموارد اللازمة لجهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ونحن ملتزمون بزيادة تلك النسبة بمرور الوقت.

وأود أن أختتم بتذكرة الجميع بالمهمة الكبيرة التي نحن بصددها. ويجب أن نتعلم من إخفاقاتنا السابقة وفرصنا الضائعة، لكن لا بد لنا أيضا أن نفكر ملياً في الأدوات التي لدينا الآن. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تقدم لنا إطارا للتفكير في سبل لتسخير إجراءاتنا في هذا المجال. وعلينا الآن تعزيز ومضاعفة وتعظيم أثر الرسالة والإجراءات بغية تسريع وتيرة تقدمنا صوب بلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. وأشجع الجميع على تجسيد روح ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب إذ نصبو إلى الوفاء بأهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مينت هتوي، وزير الصحة والرياضة الاتحادي في جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد هتو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الممثلين الحاضرين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إنه حدث خاص للغاية لأن الإعلان السياسي الذي اعتمد مؤخرا (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويؤكد على الاستراتيجيات القائمة على الأدلة لتسريع وتيرة جهودنا بفعالية من أجل القضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة. والإعلان السياسي سيوفر مدخلات ونقاط جيدة للنظر فيها وتوجيهها للاستجابات الوطنية للإيدز خلال الخمسة عشر عاما القادمة. ويؤكد أيضا على أهمية الانتقال من التركيز على مرض واحد إلى اعتماد نهج أكثر تكاملاً وانتظاما لمعالجة الاحتياجات الصحية للسكان بطريقة أكثر شمولاً.

وتدرك ميانمار أن حقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية بغية القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤيد ميانمار تماما فكرة إزالة القوانين العقابية والسياسات والممارسات التي تحول دون وصول السكان الرئيسيين المتضررين إلى الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما تتفق ميانمار على أن زيادة انخراط الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفئات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس يمكن أن تيسر تحقيق زيادة فعالية إجراءات التصدي للإيدز إلى حد كبير. وينبغي أن يتمتع المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وكذلك أفراد أسرهم بالمشاركة المتساوية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من دون تحيز أو تمييز.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ميانمار بوصفها إحدى بلدان المسار السريع حيث يشتد الوباء ويانغون كمدينة رئيسية في ذلك الصدد داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وميانمار، بصفتها رئيسا لفرقة العمل المعنية بالإيدز التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تعمل بصورة وثيقة للغاية مع البلدان الأخرى في المنطقة للتعجيل على نحو فعال بتحقيق الأهداف المتوخاة.

كما تولي ميانمار أهمية كبيرة للتصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية، على النحو الذي يرد بوضوح في الخطة الاستراتيجية الوطنية الثالثة المتعلقة بالفيروس/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والتي وُضعت في سياق الاستراتيجيات العالمية الجديدة التي تهدف إلى القضاء على الفيروس بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وميانمار ملتزمة التزاما تاما بالإعلان السياسي ولن تدخر جهدا في الالتزام بالنهج والنوايا المتأصلة في الإعلان.

وسنشرك المجتمع المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات الأهلية كشركاء في استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية. وستكون تلك المنظمات جزءا من منظومتنا لتوفير الرعاية الصحية. وإضافة إلى ذلك، سيجري رصد دقيق ومستمر لحالة الفيروس/الإيدز من خلال برنامجنا الوطني فيما يتعلق بالجوانب الفنية والتنظيمية والإدارية واللوجستية والاجتماعية لاستجابتنا للفيروس. وسنراعي مختلف وجهات النظر، بما في

ذلك آراء المرضى بالفيروس/الإيدز مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب الاجتماعية والأنثروبولوجية لحالتهم. إن التاريخ الطبيعي للفيروس/الإيدز ودور ذلك التاريخ في معركتنا ضد المرض سيكون جزءا من المناقشات حتى نتمكن من كفالة فعالية خطة عملنا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وستكفل ميانمار أيضا مواصلة الحوار مع وكالات التمويل والشركاء في التنمية والمنظمات المتقاربة التفكير الموجودة داخل البلد وخارجه على السواء. وسيجري إطلاع خبراء الصحة بانتظام على تغيير الحالة الوبائية للفيروس/الإيدز في ميانمار. وستيسر الحكومة إتاحة منابر ومنتديات بصورة منتظمة في مختلف الولايات والمناطق في البلد. وفي المحصلة، فإن الجهود الجماعية والتفكير الجماعي والنُهج الجماعية هي شرط لا غنى عنه لتحقيق النجاح.

وينبغي ألا نقلل من أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يضطلع به المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمنظمات الأهلية، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، إذ نعمل على احتواء الوباء وخفض حالات الإصابة الجديدة. وستبرز الحكومة دورهم وتجعله موضع تقدير، وسيتم إيلاء الاهتمام المناسب والواجب لهم.

وقد أحرزنا تقدما ملحوظا في استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات الأخيرة. كما نحرص على تحقيق أهدافنا. وفي الوقت الذي بلغ فيه تنفيذ مجموعة أنشطتنا الواسعة النطاق لمكافحة الوباء واحتوائه ذروته، لن يكون من الحصافة للشركاء في التنمية والوكالات المانحة تقليص حجم التمويل وأنواع الدعم الأخرى التي تقدمها إذا أردنا لبرنامجنا الوطني لمكافحة الفيروس/الإيدز النجاح. وهذا هو حال معظم البلدان النامية.

ويتعين على حكوماتنا أيضا استعراض الحالات الوبائية بالتفصيل في بلداننا حتى يتم تصميم تدخلاتنا البرنامجية بعناية لتلائم الاحتياجات المحددة لبلداننا. وإضافة إلى ذلك، سنكفل تخصيص واستخدام الأموال بصورة مناسبة وعلى نحو رشيد، وهو ما سيجري رصده بشكل مستمر حتى يكون إنفاق كل دولار في محله تماما.

وفي الختام، فإن حكومة ميانمار قد أبدت التزاما سياسيا قويا بتحديد فيروس نقص المناعة البشرية بوصفه أحد الأمراض ذات الأولوية في إطار خطتنا الصحية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وسنشدد أيضا على النقاط الرئيسية للإعلان السياسي في خطتنا الصحية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ التي يجري إعدادها. وعلاوة على ذلك، سنبذل قصارى جهدنا لكفالة تهيئة بيئة تمكينية للأشخاص المصابين بالفيروس والفئات السكانية الرئيسية الأخرى للحصول على خدمات الوقاية والعلاج المنقذة للحياة.

إن الإعلان السياسي يوفر لنا خارطة طريق واضحة للدول الأعضاء لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية واحتوائه والذي يُعتبر حاليا حالة طوارئ عالمية. والحد من الإصابات بالفيروس أمر بالغ الأهمية أيضا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وسنعمل من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في التصدي للإيدز.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد لويس غوميس سامبو، وزير الصحة في جمهورية أنغولا.

السيد سامبو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني للغاية أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن جمهورية أنغولا. إن وفد بلدنا يشيد بالأمين العام ومبادرة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتسريع وتيرة الاستجابة للوباء على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وتؤيد أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل بوتسوانا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/70/PV.98).

بالرغم من الإنجازات غير المسبوقة في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء انحساره خلال الأعوام ال ١٥ الماضية، تتحمل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نصيب الأسد – أي حوالي ٧٠ في المائة – من عبء الفيروس/الإيدز في العالم. ولا يزال الوضع يمثل تحديا رئيسيا على صعيد الصحة العامة والتنمية يتطلب مضاعفة الجهود. ولذلك، فإن إعلان الأمم المتحدة السياسي المعنون ”على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) حسن التوقيت. لكن نود أن نشدد على أن الحالة الراهنة للفيروس/الإيدز في العالم على النحو المبين في الإعلان تكشف عن التنوع في العالم وتعقد المشكلة. وتتطلب مساعينا المشتركة اتباع نهج كلي وإيجاد حلول مبتكرة تأخذ في الاعتبار المنظورات العالمية والمحلية وتدمج السياسات والتدخلات ذات الصلة الشاملة لعدة قطاعات.

وتشير التقديرات إلى أن معدل انتشار الإصابة بالفيروس في أنغولا في عام ٢٠١٥ بلغ ٢,٤ في المائة، ويقدر عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١٦ بحوالي نصف المليون. وبرنامجنا الوطني لمكافحة الإيدز من الأولويات في أنغولا. وقد وضعنا خطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز مع الأخذ في الاعتبار السياق الوبائي والالتزامات الدولية المعتمدة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متعددة القطاعات وتضم وزارات الصحة والتعليم وشؤون الأسرة والمرأة والشباب والرياضة وتضم أيضا ممثلين عن المجتمع المدني. ويضطلع شركاؤنا على الصعيد الدولي – ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز – بدور فعال في حشد الموارد وفي الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وتحت القيادة السياسية للرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس، تلتزم أنغولا حكومة وشعبا بتسريع وتيرة الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي تؤيد الاستراتيجيات الرئيسية المبينة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وجمهورية أنغولا ملتزمة بإعادة النظر في أولوياتها من أجل تسريع استجابتنا وبلوغ أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ المتعلقة بالعلاج؛ وتلبية الاحتياجات الكلية للمصابين بالفيروس والمعرضين لخطر الإصابة به طوال حياتهم استنادا إلى الأدلة الوبائية؛ ومنح الأولوية للفئات الرئيسية من السكان وفقا للأولويات الوطنية والأطر القانونية؛ وإيلاء اهتمام خاص للأطفال والمراهقين والنساء، بما في ذلك توفير المزيد من الخدمات الداعمة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمراهقين والشباب؛ والاستثمار في تحسين نوعية الخدمات الصحية الأساسية وتوفيرها للجميع؛ وتحديد الموارد المالية الوطنية، بما في ذلك من القطاع الخاص، والجمع بينها وبين التمويل الدولي؛ وأخيرا، بالاستثمار في الرصد والتقييم وجمع الأدلة من أجل تحسين إدارة البرامج.

و بالرغم من بعض الجوانب الخلافية، فإن الوفد الأنغولي مقتنع بأن الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمدناه للتو أداة قوية لتوجيه استجابة البلد. ولذلك، نؤيد الإعلان وسنعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لترجمته إلى إجراءات ملموسة. وسنسعى، مع الالتزام الوطني والتضامن الدولي، إلى تحقيق هدف القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرنسيس كاسيلا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية ملاوي.

السيد كاسيلا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): تود ملاوي أن تهنِّئ رئيس الجمعية العامة على الأسلوب الرائع الذي يدير به أعمال الجمعية.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل بوتسوانا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/70/PV.98).

إنَّ هذه لحظة تاريخية. وأنا أشعر باعتزاز وامتياز عظيمين للإدلاء ببيانٍ في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نيابة عن فخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي. ورسالتنا اليوم واضحة جداً: نحن نستطيع إنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيق ذلك الهدف يعتمد على كيفية الاستفادة من الفرصة السانحة التي تتيحها السنوات الخمس التالية، مع تعبئة استثماراتنا مسبقاً للاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية واعتماد نهج مسارٍ سريع من شأنه تيسير توطيد المكاسب التي حققناها ويمنع الانتكاس.

وملاوي إحدى أكثر البلدان المثقلة بعبءٍ فيروس نقص المناعة البشرية، حيث يتعايش ١,١ مليون شخص مع المرض من مجموع ١٦ مليون نسمةً. وهي تُدرك أن تحقيق الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يمكن أن يشكِّل مساراً ً إلى إنهاء الإيدز كخطر يتهدد الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وعليه، فقد اعتمدنا تلك الأهداف في خطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة السنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠. وباعتمادنا الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“، فإنَّ غايتنا أنَّ يدرك ٩٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لدينا وضعهم بحلول عام ٢٠٢٠؛ وأن يتلقى ٩٠ في المائة ممن شُخِّصت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة؛ وأن يبلغ ٩٠ في المائة من المصابين مرحلة كبت النسخ الفيروسي.

ونحن، كبلد، ندرك التحديات العديدة في المسيرة إلى الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“ بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن يمكننا الإشارة إلى نجاحات عديدة تجعلنا نشعر بالتفاؤل. وتعتزُّ ملاوي بالمساهمة التي قدَّمتها للعالم في ريادتها لتنفيذ برنامج الخيار باء+، الذي يقتضي البدء بعلاجٍ مدى الحياة للنساء الحوامل والمرضعات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وشركائهنَّ. وحقق البرنامج منذ تنفيذه في عام ٢٠١١ نجاحاً كبيراً. فقد أسهم في خفضٍ انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل بنسبة ٦٧ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٩، ورفع تغطية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للنساء الحوامل والمرضعات إلى ٨٠ في المائة، في جملة إنجازات أخرى. ولتحقيق التطلعات إلى بلوغ الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“ وإنهاء الإيدز، أعدَّت ملاوي استراتيجية وقائية وطنية لتنشيط الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وأنشأت طاقماً خاصاً من الكوادر الصحية لإجراء الفحوصات لكشف الإصابة بذلك الفيروس، واعتمدت المبادئ التوجيهية للفحص والعلاج، ونفَّذت خطة تعزيزية لكبت النسخ الفيروسي.

وعلاوة على ذلك، حسَّنت ملاوي تدريجياً برنامجها العلاجي لفيروس نقص المناعة البشرية على مدى عقدٍ من الزمن، حيث تلقى العلاج في عام ٢٠١٥ أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مصابٍ بالفيروس، مقابل ما لا يزيد عن ٢٣ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، تفخر ملاوي أيضاً بإدارة أحد أكثر البرامج فعالية من حيث التكلفة لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية عالمياً، بتكلفة قدرها ١٣٦ دولار لكل مريض سنوياً. وملاوي هي من قدم الدليل على دور التحويلات النقدية المشروطة في خفض مخاطر الفيروس والتعرُّض للإصابة به بين النساء والفتيات فهنَّ الأكثر تضرراً به. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حكومة ملاوي من استثمار الموارد المحلية في الفيروس من ١,٧ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ١٤ في المائة عام ٢٠١٥. وتدلل تلك الجهود على القيادة الجريئة والرغبة في الابتكار

والإدراك لما يمكن أن تحققه الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولا بد من بذل جهود مستمرة وصولاً إلى جيل خالٍ من الإيدز. ولا بد أيضاً من التوسع في تلبية الاحتياجات التي لم يتمَّ تلبيتها للعلاج من نقص المناعة البشرية، وبخاصة لدى لأطفال، وتغيير المسار بالنسبة للفتيات والشابات. وهناك ضرورة أيضاً لمعالجة الوصمة والتمييز. وملاوي تعي ضرورة زيادة تغطية الوقاية المجمعة واستثمار ربع الموارد المتعلقة بالفيروس في الوقاية.

وملاوي تؤكد التزامها بنتيجة الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ (انظر القرار ٢٦٦/٧٠، المُرفق).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريسول تورين، وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة في الجمهورية الفرنسية.

السيدة تورين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

إنَّ طموحنا الجماعي ثابت: نريد أن نضع حدًّاً للإيدز. إنه أكثر من طموح، فهو التزام يشكِّل جزءاً من برنامج التنمية العالمية. والتحدي الذي يجمعنا هنا اليوم هو تمكين العالم من الارتقاء إلى مستوى ذلك التعهُّد.

إنها حقاً معركة نخوضها ضد وباءٍ قتل عشرات الملايين من الأشخاص، لكنها معركة ضد التمييز والتهميش المتزايد لأولئك المعرَّضين للإصابة بالإيدز والمصابين به أيضاً. وأخيراً، فهي معركة ضد الميل إلى التخفيف من حذرنا، فمع أنَّ جهودنا الجماعية التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الرعاية الصحية والمتخصصون، سمحت لنا بخفض الإصابات الجديدة بنسبة ٣٥ في المائة في غضون ١٥ عاماً، ما زال فيروس نقص المناعة البشرية يزهق حياة ١،٢ مليون شخص في العالم سنوياً. إنها معركة نستطيع، بل ويجب أن ننتصر فيها. وإنني مقتنعة بأننا يجب أن نبدع إذا أردنا أن يكون النصر حليفنا.

نحتاج أولاً إلى الابتكار في اكتشاف سبُل جديدة لمنع ذلك المرض، وتلك مسألة ذات أولوية تؤثر على جميع البلدان. وقد اخترنا في فرنسا إرساء نظام متين وموحَّد للرعاية الصحية. ونحن نستهدف بشكل خاص أولئك الذين لم يستفيدوا من العمل الوقائي. وفي جميع الأراضي الفرنسية الآن توجد آليات للوقاية والفحص. ونتواصل مع جميع السكان حتى في أقصى المناطق النائية. وبعد الترخيص بإجراء اختبارات تشخيصية سريعة في مراكز مختلفة وإتاحة الوصول إلى الفحص الذاتي، قررت المضي أبعد من ذلك وتقديم عقار ”تروفادا“ المضاد للفيروسات العكوسة كعلاج وقائي قبل التعرُّض للإصابة بتمويل من الدولة، وسيكون متوفراً في المراكز المحلية اعتباراً من الغد.

ولكي نقوم بتلك المهمة، فإننا نعمل يداً بيدٍ مع مؤسسات معيَّنة، أود أن أشكرها على جهودها اليومية في هذا الصدد. والوصول إلى الأشخاص الأكثر حرماناً من حقوقهم في إطار نظامنا للرعاية الصحية هو أيضاً القصد من الغرف قليلة المخاطر لتعاطي المخدرات، التي أُنشئت لحماية مستخدمي المخدرات. وتنفذ إجراءات الوقاية في جميع الأراضي، وتصل إلى كل الأشخاص من جميع الأعمار. وقد قرَّرنا الإذن بتشخيص حالات القصَّر بدون موافقة آبائهم. ومن نفس المنطلق، سأعرض قريباً استراتيجية وطنية شاملة للصحة الجنسية تهدف إلى تعليم شبابنا كيف يحمون أنفسهم جنسياً وكفالة حقوقهم الجنسية والإنجابية. ونأمل أن يطبق هذا النهج المحدد الأهداف في جميع أرجاء العالم. إنه حتمية أخلاقية، وهو نهج عادل، لكنه فعَّال أيضاً.

وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن أسفها لأن الإعلان السياسي (القرار ٧٠/١) لم يأخذ الفئات السكانية الرئيسية

في الاعتبار. والاعتقاد بأنه يمكننا القضاء على الإيدز بدون استهداف محدد للرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والسجناء، والمهاجرين، ومستعملي المخدرات، هو أمر خدّاع. وعلى النقيض من ذلك، ترحب فرنسا بالاستراتيجيات المنسقة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومنظمة الصحة العالمية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذها، لأن ذلك سيساعد من يعملون في تلك المجالات.

كما سنقوم بالابتكار من أجل تحسين أدائنا في علاج الإيدز. والتحدي الكبير في هذا المقام هو تحسين التغطية بالعلاج المضاد للفيروسات العكوسة وتطوير لقاح. ونحن بحاجة إلى تعزيز الوسائل المتاحة لنا لإجراء البحوث. وتحتل الوكالة الوطنية الفرنسية للبحوث بشأن الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي المركز الثاني في العالم من حيث العمل العلمي بشأن الإيدز. وتشارك العديد من الأفرقة الفرنسية في البرامج الدولية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تطوير لقاح. وسوف يشكل المؤتمر الدولي المعني بالإيدز، الذي سنستضيفه في تموز/يوليه ٢٠١٧ بالتعاون مع الجمعية الدولية للإيدز، خطوة هامة في هذا المجال.

وأخيرا، فإن الأولوية الثالثة هي أننا بحاجة إلى الابتكار في التمويل. ومن دواعي سرور فرنسا أن الموارد الوطنية المكرسة للصحة تتزايد على الصعيد العالمي. فبدون نظام صحي قوي، وبدون تغطية صحية شاملة، وبدون وجود أشخاص مدربين، لا يمكننا مكافحة الإيدز بصورة فعالة. ينبغي أن يُعطى هذا الاستثمار الأولوية على الصعيدين الوطني والدولي. وفرنسا هي واحدة من المساهمين الرئيسيين في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ونحن نعتزم أن نظل كذلك. ونخطط أيضا لإيجاد موارد مالية جديدة، ولهذا السبب اقترح رئيس الجمهورية، فرانسوا أولاند، فرض ضريبة على المعاملات المالية بغية تعزيز المشاركة في جهود مكافحة هذا الوباء.

ويمكن لمكافحة الإيدز أن تكون مثالا كبيرا على قوة التضامن. ولذلك، سيتوقف انتصارنا على إرادتنا السياسية للعمل معا، وعلى الوسائل التي نخصصها لهذه المهمة، وعلى تصميمنا لحماية حقوق جميع الأفراد دون تمييز أو إطلاق أحكام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المقام ستيفن بلاكيت، وزير الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية المجتمعية في بربادوس.

السيد بلاكيت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): تؤكد بربادوس مجددا التزامها الثابت بعمليات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية الاستراتيجية والشاملة التي تستند إلى الأدلة وتترسخ على أساس احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ونحن نؤيد تماما الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، الذي اعتمد بالأمس،حيث أعاد ممثلو الدول والحكومات تأكيد التزامهم بالمسار السريع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن نثني على الميسرين المشاركين للمفاوضات لرؤيتهم وللعملية الشفافة والشاملة، ونرحب بإدراج الفئات السكانية الرئيسية: المشتغلون بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايرو الهوية الجنسانية، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن والسجناء. ونأمل أن يساعد إظهار ما خفي للعيان على إنهاء الوصم والتمييز وكفالة الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية.

لقد حققت بربادوس نجاحا كبيرا في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تمكنا، من خلال برنامجنا الوطني متعدد القطاعات المتعلق بالإيدز، من استدامة حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، مما أدى إلى تناقص معدلات الإصابة بالفيروس والقضاء الفعلي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الزهري الخلقي من الأم إلى الطفل. وتلك مؤشرات حاسمة للنجاح نفخر بها. ونحن نسعى إلى توسيع نطاق وإدامة خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج وتقديم الرعاية ومعالجة الثغرات، ولا سيما بالنسبة للسكان المهمشين.

ونحن نقوم بتنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته، التي تحدد ثلاثة فئات ذات أولوية رئيسية، استنادا إلى سياقنا الوبائي: الرجال بصورة عامة، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلون بالجنس. وهذه الخطة هي جزء لا يتجزأ من خطتنا الوطنية للتنمية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وعليه، فإن الأولويات تشمل معالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال التخفيف من حدة الفقر، وتوفير الصحة الشاملة والتوعية بالحياة الأسرية وضمان العدالة الاجتماعية والإنصاف وشمول الجميع.

وقد اعتمدت بربادوس مؤخرا توصية سياسة منظمة الصحة العالمية الداعية إلى علاج الجميع فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث يحق بموجبها لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الحصول على العلاج مجانا الآن، بغض النظر عن مرحلة المرض. وتم اتخاذ هذه الخطوة الجريئة على الرغم من تحدياتنا المالية الحالية، إذ إننا ندرك أن أهمية اعتماد نهج المسار السريع تفوق الاستثمارات الكبيرة.

ويتجسد التزام بربادوس بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشكل حازم في حقيقة أنه قد تم تمويل استجابتنا تمويلا كاملا، في السنوات الأخيرة، من مصادر وطنية. وهو أمر يستحق الإشادة، ولكنه ليس بالاختيار. إن تصنيفنا كأحد البلدان المرتفعة الدخل قد جعلنا غير مؤهلين للحصول على تمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ولا الحصول على تمويل بشروط ميسرة من مصادر أخرى. ولا يأخذ هذا التصنيف في الاعتبار التحديات التي نواجهها بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، بما في ذلك ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، والأثر الشديد للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والمسائل الصحية والتنموية المتنافسة، مثل الأمراض غير السارية والأوبئة والأمراض المعدية الناشئة. وثمة حاجة ملحة إلى تمويل مستدام للتصدي بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة لفيروس نقص المناعة البشرية من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية الطموحة. لذلك تدعو بربادوس إلى مراجعة عاجلة لمعايير الأهلية للتمويل، التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات الخاصة لكل بلد.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الإقليمية التي تبذلها الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونؤيد البيان الذي أدلى به رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس أمس (انظر A/70/PV.97) كما نشكر البلدان المانحة والوكالات الدولية على دعمها المستمر. ونشيد بمساهمة المجتمع المدني، ولا سيما الدعوة التي يقوم بها الأشخاص المصابون والمتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية، الذي كان محركا بالغ الأهمية للتقدم المحرز منذ بداية انتشار الوباء.

وقد أعطت برامج بربادوس الوطنية الأولوية للقضاء على الوصم والتمييز. فهما لا يزالان يمثلان أكبر العقبات التي نواجهها في استجابتنا الوطنية وأكثرها شيوعا. ونتعهد بتنفيذ النهج العملية والمتعددة الجوانب اللازمة للقضاء عليها في جهودنا الرامية إلى عدم إغفال أحد.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوا ماري كول – سيك، وزيرة الصحة والعمل الاجتماعي في جمهورية السنغال.

السيدة كول – سيك (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أتكلم اليوم باسم وفد السنغال في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن أرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، الذي يحدد الخطوط العريضة والاستراتيجيات المناسبة والفعالة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وستمهد تلك الاستراتيجيات بالتأكيد للقضاء على وباء الإيدز كتهديد للصحة العامة وستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتحقيقا لتلك الغاية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم المجموعة الأفريقية، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يبين التزام المجتمع الدولي وتصميمه على القيام باستجابة قوية ومستدامة إزاء وباء الإيدز. وهذا العزم الثابت على مدى السنوات الثلاثين الماضية قد يسر تعبئة فريدة للاستثمارات أسفرت عن نتائج إيجابية في مجال الوقاية التي أصبحت أكثر مواءمة لأوجه ضعف مختلف فئات السكان، وكذلك بالنسبة لرعاية مرضى فيروس نقص المناعة البشرية من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى العلاجات التي تتزايد فعاليتها. وسيتعين علينا في المستقبل اتباع إجراءات أكثر استدامة واتساقا من أجل تحسين الوقاية من حدوث إصابات جديدة بين أكثر فئات السكان تعرضاً للإصابة تحديداً، بل ومن أجل زيادة فرص حصول الشابات والشبان خصوصاً على خدمات الرعاية الصحية للتعامل مع الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز. ويجب أن تتوفر لدينا رعاية ذات جودة عالية تكفل حماية الفئات الرئيسية من السكان والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوقهم.

ونظرا للتقدم المحرز وأهمية التحدي، فإننا ندعو إلى الوحدة في تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالإيدز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي الاستراتيجيات العالمية للأمن الصحي. وفي الواقع، لا يزال الإيدز يمثل مشكلة صحية، والصحة أحد الأصول الرأسمالية التي يجب الحفاظ عليها من أجل التنمية المستدامة وبزوغ بلادنا.

والسنغال، شأنها شأن كثير من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقف عند نقطة تحول مهمة في معركتها ضد الإيدز. فقد ظل انتشار الإيدز ثابتاً في بلدنا طوال السنوات العشر الماضية عند معدل ٠,٧ في المائة، وسُجل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الإصابات الجديدة. وتحقق ذلك بفضل الالتزام المستمر من جانب المجتمع المحلي وعلى مستويات متعددة القطاعات وبفضل قيادة الرئيس ماكي سال، الأمر الذي يتفق مع رؤية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ذلك السياق، يدعم الرئيس مكافحة ذلك المرض من خلال الرؤية المتمثلة في سنغال خالية من الإيدز، الأمر الذي ينعكس في تنفيذ الخطة الناشئة للسنغال التي تشكل مرجعا للسياسات العامة في السنغال. كما أن الرئيس ماكي سال من رعاة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وبالنظر إلى المخاطر الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي، وفي سياق شح الموارد المتاحة في البلدان الأكثر تضررا، لا بد لنا أن نتحرك. ليس أمامنا بديل عن العمل معا وأن نكون

أكثر إبداعاً في تعبئة الموارد والشركاء. ومصير أجيال الحاضر والمستقبل في أيدينا اليوم. وعلينا أن نتخذ قرارات ملموسة لكي يتسنى للشباب والمراهقين، قادة المستقبل، العيش في عالم خال من الإيدز. وننتظر من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملموسة تدعمها موارد كبيرة.

إن أفريقيا، التي تتكبد أفدح خسارة في الأرواح جراء وباء الإيدز، يجب أن تعزز تعبئة مواردها الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الهدف المهم المتمثل في تحقيق رؤيتنا المشتركة للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتأمل السنغال، من خلال صوتي هنا، في أن يكون هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمثابة منعطف حاسم الأهمية للالتزام العالمي بالقضاء على الإيدز كمشكلة صحية رئيسية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كالا موتاري، وزير الصحة في جمهورية النيجر.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة مقدماً رسالة من حكومة النيجر بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا الاجتماع المهم للمجتمع الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مناسبة كبرى للتأكيد مجدداً على التزامنا المشترك بمكافحة ذلك الوباء.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98).

لقد أدت الاستراتيجية المتعددة القطاعات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى حشد الجهود العالمية والوطنية التي أفضت إلى انحسار وباء الإيدز وتراجع انتشاره. ويعكس ذلك انخفاضا صافياً في عدد الإصابات والوفيات المرتبطة بالفيروس. ولا يقف بلدي، النيجر، مكتوف الأيدي. في الواقع، واستناداً إلى القياسات الديموغرافية والصحية المتعاقبة التي تنطوي على العديد من المؤشرات، فإن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان في انخفاض مطرد، وعدد الأشخاص الذين يتلقون الرعاية والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة يزداد باطراد. وقد تحقق ذلك من خلال إجراءات مختلفة، وخاصة الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وكذلك المبادرة الوطنية المعنية بمضادات الفيروسات العكوسة. وكانت تلك الجهود أيضاً نتيجة الالتزام السياسي القوي من جانب فخامة السيد إيسوفو، رئيس النيجر رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني لمكافحة الإيدز.

وفي واقع الأمر، فإن إرادة السعي لتحقيق الالتزامات الواردة في السياسة التي يدعو إليها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إذ ينادي بالمسؤولية المشتركة قد أدت، في جملة أمور، إلى توفير الدولة مزيداً من الموارد المستمرة كجزء من استجابتها، وذلك بالرغم من حالتنا الوطنية الصعبة التي تتسم بتحديات أمنية جمة. ومن حيث التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، زادت مساهمتنا الوطنية في التمويل من ٦,٧٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٥,٨١ في المائة في عام ٢٠١٥، مما يجعل التمويل الخارجي ثاني أكبر المساهين فحسب.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا يزال الوباء يشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة ولن تفلح الوتيرة الحالية للاستجابة في القضاء على الوباء. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من تكثيف الاستجابة من أجل تفادي حدوث طفرة في عدد الإصابات والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وتحديداً

الهدف ٣ الذي يدعو إلى القضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، تقدم فرصا هائلة. ولذلك، يجب أن نغتنم هذه الفرصة للاستفادة من الالتزام العالمي المتجدد بهدف زيادة الموارد وتكثيف الجهود لكي نتمكن من بلوغ الأهداف المحددة للوقاية والتشخيص والعلاج. ويستدعي ذلك نظاما صحيا قويا وقادراً على دمج المرضى على جميع مستويات سلسلة الخدمات والوقاية والرعاية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية والحفاظ على كل ذلك. ويجب أن يشمل ذلك أيضا انخفاضا كبيرا في السلوكيات وأوجه الضعف التي تنطوي على مخاطر عالية لا سيما بالنسبة للفتيات والشابات والقصَّر والسجناء والمهاجرين والسكان النازحين

وعند هذه المرحلة، أود أن أشير إلى أن المسألة الخاصة بأوجه الضعف التي يشملها مفهوم الفئات الرئيسية من السكان، قد تجعل توافق الآراء أمرا صعبا، وخاصة بسبب السبل المختلفة لفهم تلك المسألة. لذلك، نعتقد أنه يجب أن يكون لكل دولة الحرية المطلقة في تحديد الفئات الرئيسية من سكانها وفقا لسياقها وواقعها لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

على أية حال، ثمة حاجة ملحة إلى تقديم الدعم الكافي للدول النامية، ولا سيما أقل الدول نموا، بحيث يمكن إيلاء اعتبار أكبر للإيدز عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة روكساندا غلافان، وزيرة صحة جمهورية مولدوفا.

السيدة غلافان (جمهورية مولدوفا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا العام هو حقا حدث لم يسبق له مثيل. إنه يمهد لاتخاذ إجراءات جريئة جديدة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بطريقة شاملة من أجل عكس اتجاه الوباء بحلول عام ٢٠٢٠، والقضاء عليه بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولأننا تعلمنا من دروس الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نرحب بالإعلان السياسي الجديد: المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، والذي يتوافق مع الالتزامات المقطوعة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وأود أن أشير إلى أن جمهورية مولدوفا تؤيد الإعلان السياسي الجديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إن شعار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ويكتسي هذا الهدف الطموح أهمية خاصة فيما يتعلق بالفيروس والإيدز. وينص الإعلان السياسي الجديد على ذلك الطموح بشكل جيد. ولتحقيق هذا الهدف، يجب التركيز بوجه خاص على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة به والمتضررين منه، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية. وقد قطعت جمهورية مولدوفا شوطا كبيرا في تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في إطارها القانوني وسياساتها العامة من خلال اتباع نهجي الحكومة بأكملها والصحة للجميع. واحترام حقوق الإنسان يكفل بناء مجتمع شامل للجميع وتمكيني، ويهيئ الظروف المواتية للتنمية المستدامة في جميع القطاعات.

ولأنني قادمة من منطقة لا تزال الإصابات الجديدة بالفيروس في تصاعد فيها وحيث لم يجر تحقيق سوى تقدم متواضع في الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين الفئات السكانية الرئيسية، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أن المزج الصحيح بين النُهج والسياسات والخدمات التي تستهدف الوقاية من الفيروس والعلاج منه وتوفير الرعاية يمكن أن يعكس

هذه الوتيرة. واستحدثت جمهورية مولدوفا العديد من أفضل الممارسات، وقدمت أدلة تبين بوضوح أن النهج المستدام الوحيد هو ذاك الذي يركز على أماكن وسكان محددين جيدا، مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو معرضين لخطر الإصابة به أو متضررين منه.

وترحب جمهورية مولدوفا بتأكيد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على الحاجة إلى توفير الحماية وتعزيز الوصول إلى معلومات ومواد تثقيفية متعلقة بالفيروس، تكون ملائمة وعالية الجودة وقائمة على الأدلة. وكنا من بين أوائل البلدان في أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى التي جربت نهج التعليم القائم على المهارات الحياتية قبل بضع سنوات. وأعتقد اعتقادا راسخا أن المثقفين من الشباب قادرون على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم. وسيمكنهم ذلك من التمتع بحياة طويلة وصحية. والتعاون الفعال بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني والآباء والدوائر الأكاديمية بالغ الأهمية، إذا أردنا إحراز تقدم في هذا المجال.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية بالنسبة لجمهورية مولدوفا في ضمان الاستدامة المالية لتصدينا لفيروس نقص المناعة البشرية. ونحن ننتمي إلى الشريحة الدنيا من بين البلدان المتوسطة الدخل، ولكننا ربما لا نحقق أهداف المسار السريع الطموحة ما لم يتم تأمين الاستثمارات الكافية. وقد أحرزت الحكومة تقدما هاما صوب الالتزام بتخصيص تمويل عام لخدمات تشخيص فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحقيق نهج متوازن في التخطيط وزيادة الفعالية وزيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة عن النتائج. وفي سياق التمويل، ندعو إلى التوازن المعقول بين التضامن العالمي من جهة، والتزامات البلدان من جهة اخرى.

وأنا شخصيا أعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا أردنا تنفيذ استراتيجية المسار السريع، فإننا بحاجة إلى خطط وطنية لمكافحة الفيروس تكون شاملة ومستدامة وذات مصداقية وشاملة للجميع وقائمة على الأدلة ومعقولة التكلفة وتقودها البلدان بنفسها. وعلاوة على ذلك، يجب تمويل الخطط وتنفيذها مع المراعاة الكاملة للشفافية والمساءلة والفعالية. وستضمن مبادئ المواءمة مع الأولويات الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين، والتي تقع كلها في صميم الإعلان السياسي الجديد، تحقيق حلم المسار السريع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نزيرا فالي عبد الله، وزيرة الصحة في جمهورية موزامبيق.

السيدة عبد الله (موزامبيق) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أحيي الجميع باسم فخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، الذي يتابع باهتمام شديد المناقشات التي نجريها في هذا الاجتماع الهام.

في عام ٢٠١١، عندما اجتمعنا في هذه القاعة، اعتمدنا الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي دعا إلى تجديد الالتزام وتحقيق أهداف طموحة. وكانت موزامبيق ممثلة في الاجتماع على مستوى رفيع من خلال دولة رئيس الوزراء الذي أيد الوثيقة الختامية، ثم اتخذ خطوات للشروع في وضعها في سياقها وتنفيذها في بلدنا.

وقامت موزامبيق بمواءمة الأهداف المقترحة في إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتناسب سياق موزامبيق، مع تكييف المؤشرات والأهداف لتتماشى مع الخطة الاستراتيجية الوطنية لتلك الفترة وغيرها من الصكوك التوجيهية المتصلة بمختلف القطاعات الرئيسية للاستجابة الوطنية للفيروس. وكانت موزامبيق أحد البلدان الرائدة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تكييف إعلان

الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز مع السياق الوطني، وهو أمر أشاد به المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .

وأحرزت موزامبيق تقدما في الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الممارسة الجنسية بنسبة ٥٠ في المائة. وفيما يتعلق بالهدف ٣ الرامي إلى القضاء على الإصابات الجديدة بالفيروس لدى الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والحد من وفيات الأمومة المرتبطة بالإيدز، فقد لاحظنا انخفاضا في انتقال العدوى من الأم إلى الطفل من ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالهدف العالمي المتمثل في توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ ١٥ مليون شخص يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، وفرت موزامبيق من جانبها العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ ٨٠٠ ٠٠٠ مريض بنهاية عام ٢٠١٥، مما يمثل تغطية بنسبة ٥٣ في المائة من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة للمصابين بالفيروس. وبغية التقليل إلى أدنى حد من التحديات المالية، أصبحت الاستجابة للفيروس والإيدز لامركزية، وتعكف موزامبيق حاليا على وضع استراتيجية لتمويل الصحة بشكل عام ومكافحة الفيروس بوجه خاص، مع التركيز على تعبئة الموارد المحلية. وفي عام ٢٠١٤، سنت موزامبيق القانون ٢٠١٤/١٩، الذي جاء نتيجة لدمج قانونين سابقين. والقانون الجديد واسع التغطية ومتعدد القطاعات، وسيعزز الجهود الرامية إلى القضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بالفيروس والإيدز. وأخيرا، فيما يتعلق بالهدف ١٠، تواصل موزامبيق تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحقيق اللامركزية.

وتؤيد موزامبيق الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لأنه شامل، ويتناول الإجراءات القوية الرئيسية اللازمة لإنهاء وباء الفيروس/الإيدز، ويقر بأنه رغم إحرازنا تقدما كبيرا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإيجاد عالم خال من الفيروس والإيدز. إن انخفاض سرعة الإصابات الجديدة في صفوف المراهقين والشباب والكبار لا يفي بما نحتاجه إذا أردنا إيجاد عالم خال من الفيروس. وفي الواقع، تُسجل إصابات جديدة في بعض أنحاء العالم مجددا. وكل إصابة جديدة هي أمر غير مقبول على الإطلاق. ومليونا إصابة سنويا ببساطة هي أمر غير مقبول، لا سيما عندما يكون لدينا العلم للوقاية منها ووسائل التنفيذ بسيطة وفعالة من حيث التكلفة. ويتعين علينا أن نستثمر المزيد في الوقاية إذا أردنا إنهاء وباء الفيروس/الإيدز.

ولا يجب الاستهانة بدور الرجال في الجهود الجماعية الرامية إلى وضع حد للوباء. وتشير البيانات إلى أن الرجال لا يزالون يقومون بدور هام في نقل العدوى. وقليل من الرجال يعرفون وضعهم فيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ويتلقى القليلون منهم العلاج.

ولا بد من إيجاد سبل تكفل مشاركة أكبر للرجال في الوقاية والرعاية والعلاج إن أردنا القضاء على وباء الإيدز.

ويأتي إصدار الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦ بعد أقل من عام من اتفاقنا، في هذه القاعة، على خطة تحولية للعالم – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتشكل تلك الخطة أساساً للجهود الرامية إلى وضع حد لذلك الوباء، حيث أنها تتناول مجالات هامة ساعدت على إدامته.

والتقدم المحرز في سياق تنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١ في موزامبيق يمكننا من مواجهة المستقبل بروح من التفاؤل والأمل. وأعتقد أن بلدنا سيحدد مرة أخرى سياق الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، لمواءمة غاياته وفق السياق الوطني، استنادا إلى خطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ التي أقرتها حكومة موزامبيق، وسنسعى جاهدين إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة جمهورية موزامبيق بأن تظل جزءا من الجهود العالمية لإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل مالاباغ، وزير الصحة وشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

السيد مالاباغ (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ترؤس وفد بابوا غينيا الجديدة في هذه الجلسة الرفيعة المستوى الهامة للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود التأكيد مجدداً على التزامنا بالانضمام إلى المجتمع الدولي في العمل معا من أجل القضاء على وباء الإيدز، ولذلك، فإننا ندعم توافق الآراء حول الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق).

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يشكل واحداً من أخطر التحديات الصحية والتنموية والاجتماعية التي يواجهها العالم، وبلدي ليس استثناء. وقد وفر لنا برنامج الأهداف الإنمائية للألفية أساسا قويا للبناء عليه في مكافحة ذلك الوباء، ونرحب بالغاية ٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي تقر بأهمية القضاء على الإيدز كخطوة في الاتجاه الصحيح.

لقد جرى تشخيص أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٨٧، ولا يزال التهديد الذي يشكله ذلك الوباء ماثلا، وهو تهديد مافتئت بابوا غينيا الجديدة تأخذه مأخذ الجد للغاية. ولهذا السبب، اعتمدنا كذلك سياسة الرعاية الصحية المجانية التي تدعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧، مقترنة بقرار حكومتنا الخاص بتمويل علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالكامل، تستوفي المعايير الدولية لأفضل الممارسات. وقد أحرزنا نجاحات هامة من خلال استجابتنا التي تستند إلى حقوق الإنسان ونهج قائم على أساس نوع الجنس تدعمه إصلاحات تشريعية مستمرة.

ويقطن بابوا غينيا الجديدة ٧٠ في المائة من سكان جزر المحيط الهادئ وتضم ما يزيد على ٩٥ في المائة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقدرت توقعات مبكرة لبابوا غينيا الجديدة أن انتشار الفيروس بين السكان البالغين قد يصل إلى أكثر من ٥ في المائة. مع ذلك، فإن معدل الانتشار الحالي يبلغ نحو ٠,٨ في المائة. ويرجع ذلك إلى تضافر جهودنا من أجل رفع معدلات الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ومتابعته خلال العقد الماضي.

وفي الوقت الراهن، يقدر أن بابوا غينيا الجديدة لديها ٤٠ ٠٠٠ شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشير بيانات مصنفة حديثا إلى أن الفتيات المراهقات والنساء عرضة للخطر بشكل خاص. وتبدي الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٩ عاماً أعلى معدل للانتشار، الأمر الذي يشكل تحديا للتنمية. ونحن نقر بالحاجة إلى التركيز بشكل أكبر على الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين وحقوقهم، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل.

ونحن ندرك أهمية كفالة حصول من يحتاجون إلى العلاج على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة والمنقذة للحياة، غير أن التحدي يكمن في التغطية الشاملة، نظراً للتضاريس الجغرافية وبعد المسافات ومحدودية البنية التحتية للوصول إلى شعبنا. ونجاحنا يتمثل في منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل والحفاظ على المعدلات المرتفعة للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

وستبقى حكومة بلدي ملتزمة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية بطريقة متكاملة. فقد زدنا من إجمالي

المخصصات والإنفاق على القطاع الصحي، بغية معالجة العديد من التحديات التي يواجهها النظام الصحي، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والموارد البشرية، وتقدم سن العاملين والمستلزمات الطبية. ولا شك في أن تلك الاستثمارات ستحسن قدرة نظامنا الصحي على تقديم رعاية أفضل، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، في جميع أنحاء البلد. وقرار حكومة بلدي الخاص بتمويل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بالكامل منذ عام ٢٠١٠ – الأمر الذي يعتبر في عداد أفضل الممارسات العالمية – ساعد على الحد من نقص المخزون من تلك العقاقير، وسيضمن إمدادات أكثر استدامة في المستقبل. وقد خصصت حكومتنا قرابة ٥ ملايين دولار سنويا على مدى السنوات الخمس الماضية في ميزانيتنا الوطنية لشراء العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة والتي يتم توفيرها مجانا لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بابوا غينيا الجديدة.

وتدرك بابوا غينيا الجديدة أن الشراكات المتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع القطاع الخاص والكنائس ومنظمات المجتمع المدني، أساسية لتحقيق أهدافنا في استجابتنا الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نلتزم بتعزيز الشراكات على جميع المستويات. وإننا ممتنون لشراكة المساعدة الإنمائية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك ما تقدمه أستراليا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز وداء السل والملاريا. كما نرحب بالشراكة الثنائية مع حكومة الهند مؤخرا، التي توفر إمدادات العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة مجانا لمدة عام ومساعدات أخرى لقطاعنا الصحي.

ونحن ندرك كذلك أن الوصم والتمييز والعنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس من أسباب تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإذا ما تمكنا من معالجتها بفعالية إلى جانب استجابتنا الصحية، سننجح في القضاء على الإيدز.

إننا نؤمن حقا بأنه يمكن القضاء على الإيدز، على النحو الذي تنادي به الأمم المتحدة. غير أن ذلك يتطلب ما لايقل عن التحول الاجتماعي، والتحول من النهج العقابية إلى نهج قائمة على البراهين والحقوق.

وبالنسبة للعديد منا في قطاع الصحة، ينبغي ألا يكون إدماج حقوق الإنسان في الاستجابة محل جدال. فالقضاء على الإصابات الجديدة والوفيات المرتبطة بالإيدز لن يتأتى دون إيلاء الاهتمام للسياقات الاجتماعية والقانونية التي يعيش فيها السكان. ولن يكون القضاء التام على التمييز ممكنا ما لم يكن باستطاعة الناس الوصول إلى العدالة.

وفي الختام، تؤيد بابوا غينيا الجديدة البيان المشترك الذي أدلى به أمس ممثل الأرجنتين باسم البلدان المتماثلة التفكير (انظر A/70/PV.97) وأخيرا، أشكر الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستوفر توفتون، وزير الصحة في جامايكا.

السيد توفتون (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفس باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/70/PV.97). نحن نرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه فرصة مؤاتية لنا، كمجتمع دولي، لتقييم تنفيذ الاستجابة العالمية للإيدز، بما في ذلك الالتزامات التي قطعت منذ عام ٢٠١١، الأمر الذي يتطلب عملا استراتيجيا وهادفا في عدد من المجالات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على دوره

الريادي في الاستجابة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وتثمن جامايكا أيضا الشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك خطة الطوارئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمجتمع المدني. ودعم أولئك يجسد حقا النهج المطلوب لتحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

في هذه القاعة ذاتها، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قطعت جامايكا والدول الأعضاء كافة بعض الالتزامات الجريئة لتحقيق ذلك الهدف باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وإذ نؤكد ذلك الالتزام مرة أخرى، تشدد جامايكا على وجوب إيلاء الاهتمام المستمر للوقاية والعلاج الشاملين دون تمييز.

وقد أحرزت جامايكا تقدما ملحوظا في جهودها الرامية إلى الحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز. وعلى الرغم من التحديات العديدة، تمكنا من: خفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة ٢٥ في المائة؛ والحد من انتشاره بين المشتغلين بالجنس من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤؛ وتحقيق هدف القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛ وأخيرا، توسيع تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، مما أسفر عن انخفاض في الوفيات المرتبطة بالإيدز.

ولكن على الرغم من تلك النجاحات، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وتسلم جامايكا بالحاجة إلى مواصلة تعزيز استجابتنا الرامية إلى الحد من الوصم والتمييز ضد الفئات السكانية الرئيسية. ولئن كانت جهودنا الرامية إلى الإصلاح القانوني قد تعثرت، فإن المناورة صعبة في ذلك الميدان، لا سيما في بيئة تشهد مقاومة شديدة لإصلاح القوانين المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتؤيد جامايكا تماما نهج المسار السريع للقضاء على الإيدز وتحقيق الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“. فهي أهداف طموحة تتطلب استثمارات كبيرة مستدامة إذ نسعى إلى تقديم أفضل رعاية ممكنة لجميع السكان، بما في ذلك من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وينتظر أن يكون لذلك أثر كبير فيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا. ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة السانحة خلال السنوات الخمس المقبلة لضمان تمويل الاستجابة العالمية للإيدز بالكامل وتوسيع نطاق برامج الوقاية والوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية. وأكرر، مرة أخرى، أنه يجب ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب.

وجامايكا، جنباً إلى جنب مع البلدان المتوسطة الدخل الأخرى والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه مواطن ضعف فريدة من نوعها تتطلب اهتماما خاصا. فتحديد مركز البلدان المتوسطة الدخل بالقياس على الناتج المحلي الإجمالي فحسب لا يعطي صورة حقيقية للحالة الاقتصادية للبلد، بما في ذلك قدرته على السداد. وفي حالة الاستجابة بشأن الإيدز، فإن تلك المسألة تكتسي أهمية بالغة، إذ أن توصيف بلد ما بأنه متوسط الدخل يؤدي إلى رفعه السابق لأوانه من قائمة الدول التي تتلقى تمويلا من جهات مانحة. وينطوي ذلك على خطر إحباط الجهود الرامية إلى صون المكاسب السابقة وتحسينها وارتياد المسار السريع نحو عام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فإن جامايكا ملتزمة بالحفاظ على الخدمات الأساسية بغية ضمان ألا نفقد الزخم في استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية. كما نكرر دعوتنا من أجل استمرار أهليتنا للحصول على موارد المانحين حتى عام ٢٠٢٠ كحد أدنى لدعم أهداف عام ٢٠٢٠. ولا بد أيضاً من التركيز على خيارات التمويل المستدام، بالنسبة للحكومات والمجتمع المدني على السواء، فضلا عن توفير التمويل الكافي لدعم الإصلاحات السياسية والقانونية وتحويل التوجهات الاجتماعية.

وفي الختام، فإن الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الدوليين جميعهم ملتزمون ولكن لا يمكن لأي منهم أن يفعل شيئا بمفرده. وبالتالي، فإن جامايكا تتطلع إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها خلال هذا الاجتماع. ونعتقد أنه يمكننا أن نرى أول جيل خال من الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال نهج معجل يركز على الاحتياجات والبشر في جهودنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مؤمنة حامد حسن، وزيرة شؤون المرأة والأسرة في جمهورية جيبوتي.

السيدة مؤمنة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): يسعدني ويشرفني أن أتكلم اليوم نيابة عن رئيس جمهورية جيبوتي، فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، وأن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تؤيد جيبوتي البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98).

منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١، رحبنا بالعديد من أوجه التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال ذلك الوباء يمثل مشكلة للصحة العامة والتنمية، وأصبح احتواء الوباء من خلال معالجة الصعوبات وأوجه القصور القائمة في مكافحته أمراً شديد الإلحاح.

وقد أحرزت جيبوتي تقدما لا بأس به على مر السنين في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من تلك الجهود والإنجازات المشهودة التي تحققت في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما زال الوباء يشكل تهديدا، في ظل معدل انتشار يقدر بنسبة ١,٦٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وهناك ما يقدر بنحو ٩٠٠ ٩ من البالغين والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحليل تلك الحالة يبين أيضا تأنيث المرض، إذ أن ما يقدر بـ ٩٠٠ ٤ من النساء يتعايشن مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وجيبوتي، بموقعها الجغرافي – الاستراتيجي في القرن الأفريقي واستقرارها السياسي، تقع في منطقة تواجه قدرا كبيرا من عدم الاستقرار وحركة تنقل الأشخاص، الأمر الذي ساعد على تعرضها للتضرر من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أن جيبوتي، شأنها شأن المجتمع الدولي، قد سرَّعت وتيرة جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال، بغية عكس مسار ذلك التوجه على نحو دائم. ويعزى ذلك التوجه الإيجابي إلى حد كبير للجهود الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات ومراقبة جودتها في إطار من اللامركزية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بجيبوتي، تعهَّدت الحكومة منذ البداية بتمويل حصول جميع المرضى المتضررين على العلاجات المضادة لفيروسات النسخ العكسي مجاناً بدون تمييز. وهي، علاوة على ذلك، أول بلد في المنطقة نفَّذ، اعتباراً من عام ٢٠٠٧، قانوناً يقدم تدابير وقائية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)، والفئات في حالات ضعيفة. وكانت أول بلد أيضاً يصدِّق في عام ٢٠١٥ على الاتفاقية العربية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وحماية حقوق الأشخاص المصابين به. وذلك النظام السياسي والتشريعي يشكِّل إطاراً تنفِّذ فيه البلدان مبادئ حقوق الإنسان في استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، بغية ضمان أن يتمكَّن المصابون بالفيروس من العيش بكرامة، بدون تمييز، وضمان المساءلة في الوقاية من ذلك الفيروس.

وللنجاح في التحوُّل الاجتماعي اللازم وفي التنمية المستدامة خلال الفترة التي تسبق عام ٢٠٣٠، أعدت جيبوتي سياسات عامة وأُطُراً استراتيجية مثل خطتها الخمسية للتنمية الصحية، المصمَّمة للتصدي للتحدي المتمثل في تقليص تفشِّي الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة الأعوام ٢٠١٥ -٢٠١٧،و الخطة الاستراتيجية الوطنية من أجل الطفولة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورؤيا عام ٢٠٣٥، التي تُرسي الأساس لجدول أعمال التنمية المستدامة في جمهورية جيبوتي وتحدده.

ولكن لكي تحقق جيبوتي أهداف التنمية المستدامة، يتعيَّن عليها ضمان المشاركة النشيطة لجميع القطاعات، عبْر تعزيز العمل المتعدد القطاعات وإيجاد أوجه التآزر بين الأطراف الفاعلة الوطنية،و الإقليمية والدولية المختلفة. ولتلك الغاية، تولَّت جيبوتي تنفيذ نُهُج مبتكَرة تهدف إلى تعبئة التمويل الداخلي، عبْر تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في التصدي للإيدز والسل والملاريا، التي تقتضي التزاماً سياسياً قوياً مع زيادة مقابلة في التمويل الوطني، وتنشيط الاستجابة الوطنية مع تعبئة تمويل جديد، وتحديد واعتماد رزمة كاملة من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المتوافرة على جميع المستويات، واستحداث تغطية تأمين صحي شامل.

ترحب جيبوتي بإعداد وتنفيذ خططٍ دون إقليمية للعمل والدعم التقني المشترَكين لتنفيذ تلك التوصيات. ويتعيَّن إيجاد حوار وشراكة أقاليميَين بين الحكومات والشركاء في التنمية، بما يشمل منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،و الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا،و البنك الدولي والمجتمع المدني، بغية تعزيز حصول المهاجرين والسكان المتنقلين على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية والصحة العامة في البؤر الساخنة، بما فيها الموانئ، والبلدات، والممرَّات ومخيمات اللاجئين.

وإننا نرحب ترحيباً مطلقاً بالنوايا الطيبة للإعلان السياسي الذي اعتُمِد للتوّ (القرار ٢٦٦/٧٠، المُرفق)، لكننا نؤكد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يخرج باستراتيجية مبتكَرة تستند إلى التقيُّد الصارم بالمُثُل الثقافية – الاجتماعية والدينية من أجل الجميع. ومثل هذا النهج أفضل سبيل لدحر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيتيح لنا، كما نأمل جميعاً، أن نصل إلى هدف إنهاء هذين الوباءين بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جانيت لاريتو غارين، وزيرة الصحة في جمهورية الفلبين.

السيدة غارين (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أودُّ في البداية أن أعرب عن تقديرنا للممثلَين الدائمَين لسويسرا وزامبيا على جهودهما الحثيثة في توجيه المفاوضات، والتوصُّل إلى توافق في الرأي بشأن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها أمس (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). ونوجِّه تقديرنا أيضاً إلى جميع الوفود الأخرى، على مشاركتها البنَّاءة في هذا الإعلان السياسي البالغ الأهمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي يؤكد مجدداً التزاماتنا بشأنهما ويُسرِّع مكافحتنا الجماعية لهما.

تولي الفلبين أولوية عليا للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على جدول أعمالنا الصحي، مدركة الحاجة المُلِحَّة إلى التعامل مع المشكلة بأسلوب استراتيجي وشامل ومطَّرد. ومع أنَّ الفلبين تبقى بلداً منخفض مستوى التفشِّي، فإننا نُدرك الزيادة المثيرة للقلق في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا في السنوات الأخيرة. ومع أنَّ بعض ذلك يعود إلى ظهور إصابات جديدة، فإنَّ معظمها في الحقيقة هو أثر الإبلاغ الناجم عن عدد متزايد من أدوات الاختبار المتوافرة والجاهزة في مناطق عديدة من بلدنا. وبمساعدة

شركائنا المحليين والدوليين، نُلزم أنفسنا بإنهاء هذا الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد اعتمدت الفلبين في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية مداخلات تستند إلى الأدلة، وهي ملتزمة بالاستعراض المتواصل للقوانين والسياسات والآليات، لضمان تقديم أفضل المداخلات والخدمات المتوافرة لكل من يحتاج إليها، بما يشمل السكان المتضررين الرئيسيين من الشباب، الذين ينبغي إيلاؤهم اهتماماً خاصاً، بدون تمييز من أيِّ نوع، مع ضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب. ونبقى على وعيٍ بضرورة احترام حقوق الإنسان والكرامة للجميع.

وفي عام ٢٠١٥، أطلقنا الاستراتيجية الخمسية القوية الأثر للرعاية الصحية الشاملة، وهي استراتيجية تسريع مصمَّمة لتحقيق رعاية صحية شاملة، وجميع أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف. وتهدف إحدى المداخلات البالغة الأهمية للاستراتيجية الخمسية القوية التأثير إلى تقليص حمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتحسين وصول أكثر السكان عرضة لمخاطر هذين الوباءين إلى الاختبارات والاستشارات المتعلقة بهما، وبالطبع إلى الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي والتزاماً من الفلبين بتقديم خدمات أفضل لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية، ضاعفت ميزانية برنامجها الوطني لهذا الفيروس من ٦،٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، مستخدمة موارد محلية. وأضيف إلى ذلك مزيد من التعزيز في قانون الاعتمادات العامة المقترَح لعام ٢٠١٧. ونحن نعمل بشكل مكثَّف مع شركاء إقليميين، وبصورة أساسية فرقة العمل المعنية بالإيدز والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظومة الأمم المتحدة ممثَّلة بأمانة برنامجها المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بغية جعل المشاريع القطرية استراتيجية ومعزَّزة.

وتواصل الفلبين الالتزام بالاستراتيجيات التالية في مكافحتها فيروس نقص المناعة البشرية: دعم استراتيجية المسار السريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، بما يشمل توصيات هذا البرنامج لتسريع مسار الاستجابة المتعددة القطاعات عبْر تحديد أهداف أكثر جرأة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة الجهود لتحسين توافر البيانات، إدراكاً منها أنَّ البيانات الموثوقة، والمصنَّفة بحسب الدخل،ونوع الجنس،و أسلوب التحويل، العمر،والعِرْق،و الإثنية، والوضع من حيث الهجرة،و الإعاقة، والحالة الاجتماعية، الموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة في إطار الفلبين، عوامل رئيسية لإضفاء الطابع الوطني على برنامج المسار السريع بشأن تحقيق أهداف المعالجة بنسبة ٩٠-٩٠-٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وإنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

إنَّ سكان الفلبين صغار السن للغاية حيث متوسط العمر أدنى من ٢٤ سنة، وهم متنقلون جداً. لذا، فإننا نركّز جهودنا على الشباب، الذين لَم يكن الكثيرون منهم قد وُلِدوا بعد، حين انفجر وباء الإيدز بصفته أزمة صحة عامة في ثمانينيات القرن الماضي، ممَّا جعلهم أقلَّ إدراكاً للفيروس وأقلَّ حذراً منه. ونحن بالمثل، نولي اهتماماً خاصاً لأوجه الضعف لدى المهاجرين، علماً بأنَّ أكثر من ٩ ملايين فلبيني يعيشون ويعملون في الخارج. وسياساتنا المتعلقة بالهجرة من أجل مختلف تياراتها، تعزِّز اتساق السياسات، بغية زيادة قدرة المهاجرين على الوصول إلى الخدمات الصحية حيثما كانت.

والمزيد من الاستراتيجيات التي تلتزم بها الفلبين تشمل ضمان الوصول إلى معالجة وخدمات وقائية عالية الجودة، بما فيها مضاد الفيروسات الرجعية بأسعار معقولة وجودة عالية، للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، كجزء من تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ بنسبة في المائة لعام ٢٠٢٠،

وهدف إنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠؛ مواصلة اعتماد نهج متعدد القطاعات في برمجة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الإشراك الشامل والمجدي للمجموعات المستهدَفة ذات الصلة، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والشركاء المختلفين، مثل المنظمات المستندة إلى المجتمعات،و الحكومات المحلية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ونودُّ ألاَّ ننسى ضرورة التركيز أيضاً على الاستراتيجيات العلاجية، بما يشمل إنتاج لقاحات ضد فيروس نقص المناعة البشرية. وبانتظار تحقيق ذلك، تبقى الحاجة إلى دعم بارز، لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ عبْر الوصول إلى علاجات أرخص مضادة لفيروسات النسخ العكسي، واختبارات في نقاط الرعاية، وإعداد بروتوكولات رصدٍ مبسَّطة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن يتلقون العلاج.

وبالعمل معا بطريقة مركزة وتآزرية، سوف نكسب هذه الحرب وسنجعل حلم إيجاد عالم خال من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واقعا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أيزك أديولي، وزير الصحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

السيد أديولي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن جمهورية نيجيريا الاتحادية. وأود أن أعرب عن امتنان نيجيريا لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أدى إلى اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) وما كان لهذا الحدث أن يأتي في وقت ميمون أكثر من الآن، حيث تقوم الحاجة إلى الالتزام المتجدد والتعاون الحيوي من جانب جميع أصحاب المصلحة كي يُقضى على المرض الذي له عواقب مدمرة على العالم بأسره.

إن الآثار السلبية المتواصلة للمرض على سكان العالم والتنمية أدت إلى تجديد الوعي بأنه، من أجل إنقاذ المجتمع العالمي، ممن الضروري اتخاذ إجراءات فورية، من خلال اعتماد المبادرات المتوخاة في الإعلان السياسي.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98).

ومن المناسب القول أن نيجيريا قد حققت، في الوقت الحاضر، أحد أكبر برامج العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتلقى العلاج حاليا أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص. ويمثل هذا الرقم زيادة هائلة جدا في الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي إذا ما قورنت بالحالة في عام ٢٠٠٢، عندما كان يتلقى العلاج أقل من ١٠ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك، ينبغي عمل المزيد، إذ نحتاج إلى معالجة ٢,٥ مليون شخص إضافي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

ومنذ اعتماد الاستجابة المتعددة القطاعات، أبدت الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المزيد من الإرادة السياسية والالتزامات، مما أسفر عن توسيع نطاق الاستجابة بإطلاق برنامج حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في مجال فيروس نقض المناعة. كما اتخذ البلد إجراءات لتعزيز توفير احتياجات وإعمال حقوق الفئات الضعيفة، ومنها النساء والشباب والأطفال. وفي عام ٢٠١٣، وقعت الحكومة الاتحادية على مشروع قانون يجرّم التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة بالسجن لمدة تصل إلى ١٤ سنة. كما أطلقنا الخطة الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، التي بُدئَ تنفيذها لمعالجة آفة المرض بطريقة شاملة. وأعقب ذلك وضع إطار استراتيجي في شكل اتفاق ثنائي غير ملزم بين نيجيريا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما وضعنا إطارا استراتيجيا وطنيا يتناول ستة مجالات رئيسية هامة تشمل تغيير أنماط السلوك والوقاية من الإصابات الجديدة بالفيروس؛ وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما يتصل بذلك من ظروف صحية؛ وتوفير الرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللأيتام والأطفال الضعفاء. ومسائل الدعوة وحقوق الإنسان والمسائل القانونية؛ والهياكل والنظم والموارد المؤسسية؛ والرصد والتقييم والبحوث وإدارة المعارف.

وما زالت نيجيريا تتصدر دعم وتعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تناول نطاق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا ووقف انتشاره. وكان من أبرز هذه الأنشطة مؤتمر قمة أبوجا لعام ٢٠٠٦، وإعلان واغادوغو بشأن الرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨، وقرار الاتحاد الأفريقي في كمبالا عام ٢٠١٠، وكذلك الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١. وستواصل نيجيريا التأكيد على دعمها لهذه المبادرات الجريئة الرامية إلى دحر هذا الوباء.

وقادت نيجيريا، إلى جانب بلدان أفريقية أخرى، نيجيريا المؤتمر الوزاري في أديس أبابا، وأعربت عن عزمنا على تنفيذ الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ المتعلقة بالعلاج من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في القارة. لقد جعلت الإدارة الحالية في نيجيريا، تحت قيادة الرئيس محمدو بهاري، القضاء على إصابات فيروس نقص المناعة البشرية أحد المشاريع الرئيسية الخاصة بها، ونحن مستعدون أيضا إلى التعامل مع الخطة العالمية التكميلية ”٩٠-٩٠-٩٠“ للبحث عن حالات داء السل في البلد وتحديدها ومعالجتها.

وفي الختام، ستواصل نيجيريا العمل باعتبارها شريكا يتمتع بالمصداقية في الجهود الإقليمية والدولية لكفالة رفاه ورعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن توفير التزام حماسي لاندماجهم الكامل في المجتمع. ونحن نرحب بالمبادرات الدولية والإقليمية التي ستكفل توافر العلاجات المضادة لفيروسات النسخ العكسي على نطاق واسع، وندعو إلى اعتماد مبادرات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتدعو نيجيريا إلى تجديد الالتزام السياسي والشراكات الدولية التي من شأنها كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في السباق نحو القضاء على هذا الوباء في عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إدماج الجهود المبذولة في هذا الاتجاه بشكل كامل في الإجراءات المتخذة الرامية إلى ضمان الشمول وفي النهج المحدد الأهداف الذي يدرك الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والقوانين الدولية ذات الصلة.

وأخيرا، فإننا نقر بأهمية الفئات السكانية الرئيسية الخمس التي تم تحديدها بالفعل في الإعلان السياسي. كما ندعو إلى التزام قوي يتعين إبرازه للفئات المعرضة بشدة للخطر، مثل النساء والأطفال، الذين يشكلون أكبر مجموعة من المصابين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة برنيس دان، وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية في جمهورية ليبريا.

السيدة دان (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بالالتزام العالمي بإنهاء أحد أشد التحديات المعاصرة تدميراً، وهو وباء الإيدز، على نحو ما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويؤكد هذا الالتزام ضرورة تعزيز الإطار الدولي للتنسيق وتوحيد الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك التعجيل بإنهاء وباء الإيدز. لقد تكلمت أفريقيا بصورة جماعية في إطار جهودها الرامية إلى إنهاء آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تبتلى به القارة بشكل خطير.

ولذلك يود وفد بلدي، وبروح من التضامن المتواصل، أن يؤيد البيان الذي أدلت به وزيرة الصحة في جمهورية زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98).

ومنذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١، حددت ليبريا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، التزاماتها الخاصة بها من أجل القضاء على الوباء. وقد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بتخفيض الإصابات الجديدة بالفيروس والوفيات المرتبطة بالإيدز. فقد انخفض معدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل من ٢٤ في المائة إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وارتفع عدد الأشخاص المصابين بالفيروس الذين يتلقون العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي من ١٢,٦ في المائة إلى ٢٥,٦ في المائة.

وليبريا، إلى جانب المجتمع الدولي، تُقر بالأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية، وفي السنوات القليلة الماضية فإن موارد مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شهدت زيادة كبيرة. بيد أن وباء فيروس إيبولا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أدى إلى إضعاف النظام الصحي في ليبريا وإلغاء تقديم خدمات الرعاية الأولية الروتينية، بما فيها تلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وخسرنا العديد من المكاسب التي حققناها في السنوات السابقة. وبينما نقر بأن الوقاية والرعاية والعلاج من الإيدز تتطلب موارد ونهجا متعدد التخصصات، فإننا نؤكد أن بناء نظام صحي قوي ومرن هو شرط لازم لتحسين وإدامة الجهود الرامية إلى تسريع إنهاء وباء الإيدز.

وقد تعلمنا أيضا أن الخدمات الصحية تؤدي دورا حاسما في الكشف عن الأمراض الأخرى المنقولة جنسيا وعلاجها، وإسداء المشورة وإجراء الاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، ورعاية المرضى المصابين بالفيروس.

وزيادة الوصول إلى علاج مضادٍّ لفيروسات النسخ العكسي، تشكِّل تحديات فريدة وهائلة في بلداننا. والموارد الإضافية للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ورعاية الأشخاص المصابين به، قد لا يكون لهما، بحدِّ ذاتهما، التأثير المنشود إذا لم يتمَّ تعزيز النظم الصحية في بلداننا. وعلاوة على ذلك، إنَّ أيَّ نشاط في مجال الوقاية والرعاية المتعلقتين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يجري تنفيذه كجزء من الخدمات الصحية، يمكن أن يكون له أثر مضاعَف إيجابي على الأنشطة الأخرى للرعاية الصحية، والعكس صحيح. ولا بدَّ من الاعتراف بذلك الأثر التفاعلي والاستفادة منه.

وبينما تنتقل ليبريا من مرحلة التعافي بعد تفشِّي الإيبولا، إلى بناء نظام صحي قوي، وُضِع موضع التطبيق نظام تقديم رعاية صحية متكاملة محورها الإنسان، وإدارة محسَّنة مع مسائل صحية متكاملة في جميع السياسات، في صُلب السياسة الصحية والخطة الاستراتيجية الوطنيتين للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢١. وقد انضمت حكومة ليبريا ووزارة الصحة في نيسان/أبريل إلى الشراكة الدولية من أجل الصحة، بهدف استخدام مبادئ تلك الشراكة، للمساهمة في تحسين تنسيق المانحين، والعمل سوياً مع الشركاء في التنمية، لتعزيز النظام الصحي، وضمان التصميم والتنفيذ المشتركين لآليةٍ متكاملة محورها الإنسان لتقديم الخدمات، بالاتساق مع هرمية الاحتياجات.

وفي هذا الاجتماع العالمي الرفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومع تركيزه على نهج المسار السريع بشأن إنهاء وباء الإيدز، تعلن ليبريا أنها ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وقد أدركنا الحاجة إلى قيادتنا في هذا الشأن اليوم أكثر من أيِّ وقت آخر، ونحن على ثقة بأنَّ الرعاية الصحية العالمية تقدم إطاراً شاملاً لتأكيد جميع أهداف الصحة. ولتحقيق رعاية

صحية عالمية، لا بُدَّ للنظم الصحية أن تكون قوية، مرنة، ومستدامة ومستجيبة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان الذين تخدمهم.

والخدمات الفعالة والمتاحة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، جزء أساسي من نظام صحي قوي ومرِن. وقد أظهرت الخبرة لنا أنَّه بدون نظام قادر على الصمود، فإنَّ الجهود لإرساء برامج أمراض محددة، تُترَك ضعيفة، وستفشل في مجابهة أية أزمة. ونحن بحاجة إلى التفكير بشمولية، في كيفية بناء نظم صحية من شأنها أن تدعم وتمكِّن تقديم خدمات وقائية وعلاجية عالية الجودة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بدل تمويل برامج رأسية تفتقر إلى الأسس المستدامة. ويتعين علينا إيلاء الأولوية والاستثمار في المكوِّنات الرئيسية للنظام الصحي، بما يشمل البنية التحتية للقوى العاملة الصحية، وسلاسل الإمداد،و المشتريات، ونظم الإدارة المالية، والرصد والتقييم والابتكارات.

ومن المهمِّ أيضاً إدراك وتكريس العمل الجاري تنفيذه، كجزء من الاستجابة لوباء الإيدز، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في الدفع قدُماً بتطوير النظم الصحية والحماية الاجتماعية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. واعتقد أن النهج والآليات التي وضعتها الاستجابة للفيروس يمكن أن تتغلب على التحديات المتعلقة بالنظام العام وتسهم في الوقت نفسه نحو تحقيق تغطية صحية عادلة وشاملة.إنَّ الاجتماع التاريخي اليوم هو دعوة إلى العمل. والإعلان السياسي الجديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦ (القرار ٧٠/٢٦٦، المُرفق) يجب أن يمضي قدُماً في اعتماد نهج جديد بشكل أساسي، لتسريع إنهاء وباء الإيدز. وعلينا أن نمضي قدُماً نحو نهج منهجي للصحة الشاملة. وهذا يؤكد الحاجة إلى إدماج خدمات فيروس نقص المناعة البشرية في النظم الصحية والاجتماعية والمجتمعية على نطاق أوسع، في سياق التغطية الصحية العالمية والأمن الصحي المعزَّز. ولدحر فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، نحتاج إلى نظم صحية قوية، وأن ننفِّذ بفعالية استجابات مستدامة، ومستندة إلى الأدلة، وشفافة وقابلة للمساءلة. ولا بدَّ للاستجابة للإيدز أن تكون جزءاً لا يتجزَّأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إدراك أنَّ الاستجابة يمكنها أن تسهم بصفتها كاشفة المسار للعديد من أهداف التنمية المستدامة.

والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، يتيح فرصة سانحة لتعزيز نقلة نوعية نحو النهج الإنمائي المتكامل، المتوخَّى من أهداف التنمية المستدامة. وفي الحقيقة، إنَّه يستلزم توسيع الجهود للشراكة مع شركاء متعددي الأطراف، مع أخذ ديناميات النظام الصحي واحتياجاته المحددة لبلدٍ ما في الاعتبار بحسب الاقتضاء. ودعم القيادة الحكومية القوية للنظم الصحية جزء لا يتجزَّأ من الاستدامة. والنظم الصحية تكون الأقوى حين تمتلك الحكومات مهارات القيادة والمهارات التقنية.

وليبريا، بصفتها طرفاً في الإعلان السياسي، ستكرِّس قصارى جهودها لتسريع مسار استجابتنا الوطنية، وإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كجزء من أهداف التنمية المستدامة عموماً، ومن جهودنا لبناء نظامٍ متين لتقديم رعاية صحية بشكل خاص.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي عبد الرحمن ديالو، وزير الصحة في جمهورية غينيا.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتكلم بالنيابة عن فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأن أنقل لكم أحرَّ تحياته وتحيات شعب غينيا كله. إنه يشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة الموجَّهة إليه، ويهنِّئه على إدارة هذا الاجتماع رفيع المستوى وعلى نوعية تنظيمه.

ومنذ تنظيم أول انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية حقاً في البلد، في عامَي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، سطَّرت جمهورية غينيا بالذهب أعظم صفحة مجيدة في تاريخها، منذ نيلها الاستقلال في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨. وفوق ذلك، هذه فرصة لي لكي أتكلم بالنيابة عن رئيس الدولة، لكي نقدِّم آيات شكرنا لشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، على دعمهم ومساهماتهم القيِّمة في تنظيم الانتخابات التاريخية المتعددة. لذا، فإنني أحثهم على مواصلة جهودهم لتوطيد ديمقراطيتنا.

والجميع يدركون أنَّ بلدنا غينيا يخرج من أزمة مدمِّرة ناجمة عن تفشِّي فيروس الإيبولا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي استمرَّت حتى نيسان/أبريل من هذه السنة، بعدد إجمالي قدره ٨١٤ ٣ إصابة مبلَّغاً عنها، بينها ٥٤٤ ٢ وفاة، تشكِّل نسبة وفاة قدرها ٦٧ في المائة من المصابين. وجدير بالذكر أنَّ ٢٧٠ ١ مريضاً قد شُفوا وأُخرجوا من مراكزنا لمعالجة الإيبولا، وهم الآن في رعاية البلد وشركائه، على صعيد الرصد والإدارة. وقد جرت مكافحة الوباء ووقفه بوسائل الدعم التقني والمالي، المقدَّم إلى غينيا من المجتمع الدولي بأسره. وأود أن أعرب مجدداً، بالنيابة عن رئيس الجمهورية، عن آيات شكرنا وامتناننا الدؤوبَين على ذلك الدعم القيِّم.

لقد سلطت أزمة الإيبولا الضوء على مَواطن الضعف في نظامنا الصحي، وأوجدت تلك الآثار السلبية تحديات كبرى أمام البرامج لمكافحة الأمراض عموماً، وفيروس نقص المناعة البشرية خصوصاً؛ وقد لوحظ أيضاً انخفاض كبير في استخدام الخدمات الصحية. وعلى صعيد فيروس نقص المناعة البشرية، أثَّر ذلك على الاختبار الطوعي ومنع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل، في سياق الاستشارات المتناقصة قبل الولادة.

لذا، فإنَّ المنظمات الدولية التي تدخَّلت في البلد، في أعقاب التفشِّي المتفجِّر والوبائي لداء فيروس الإيبولا، والتزمت، إلى جانب بلدنا، ببناء نظامنا للرعاية الصحية، يجب أن تشمل جهود التعويض عن النكسات التي عانتها المخططات لتكثيف الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نتيجة تفشِّي فيروس داء الإيبولا.

وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وفي هذه القاعة، تعهَّد المجتمع الدولي بتكثيف الجهود للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، باتخاذ القرار ٢٧٧/٦٥، المعنون ”الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز“. ومن الواضح أنَّ تقدُّماً كبيراً قد أحرِز منذ ذلك الحين. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٥، لبرنامج الأمم المتحدة المشترَك، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، انخفضت الوفيات المتعلقة بالإصابات الجديدة بهذين الوباءين انخفاضاً كبيراً. والآن، تخطو الاستجابة خطوة إضافية. وفي هذا السياق، انضمَّت جمهورية غينيا إلى توافق آراء المجموعة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اتخاذ القرار ٢٦٦/٧٠، الذي يشمل الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي غينيا، تبلغ نسبة تفشِّي الفيروس ١,٧ في المائة في جميع أنحاء البلد، ويؤثِّر الوباء على القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. وفي الحقيقة، إنَّ أكثر الفئات المتضررة هم الرجال الذين يرتدون الزي العسكري وصيادو الأسماك وعمَّال النقل والمناجم، حيث تبلغ نسبة التفشِّي في هذه الفئات بين ٥ و ٦ في المائة، ناهيك عن الفئات الضعيفة كالرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات بطريق الحقن والسجناء والنساء والأطفال والمراهقين.

ومنذ بداية الوباء، أكَّدت غينيا التزامها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتمَّ تحقيق نتائج ملموسة بدعمٍ

من الشركاء التقنيين والماليين، الذين نعرب لهم عن امتناننا العميق. وهناك حالياً أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شخص من المصابين بالفيروس يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وجرى تقديم المشورة وإجراء اختبارات للكشف عن الفيروس لأكثر من ٠٠٠ ٤٤٢ امرأة حامل، وحصلت أكثر من ١٥٠ ١٣ امرأة حاملاً، ثبتت إصابتهنّ بالفيروس، على علاج وقائي أو مضاد للفيروسات العكوسة، وذلك بغية منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

لكنَّ هذه النتائج أدنى من المستوى المستهدف. وفي ضوء اعتماد البلدان على التمويل الخارجي والأزمة الاقتصادية العالمية التي يعانيها المانحون والفقر المتزايد في البلدان الأفريقية، فإنَّ المكاسب المحقَّقة في التصدي لوباء الإيدز مهددة بسبب تلك العوامل. لذا، فإنَّ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي إحدى أولويات الحكومة الغينية، وقد اتُّخِذت تدابير محددة تشمل المشاركة الشخصية لرئيس الوزراء في تلك المكافحة وتوفير تسهيل ائتماني في إطار الميزانية الوطنية والإمداد الجاري له وتنفيذ آليةٍ لتعبئة الموارد المحلية ومكافحة الوصم والتمييز.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد للجمعية أنَّ حكومة غينيا تدعم النهج الجديد لتسريع مسار إنهاء وباء الإيدز، كما اعتمده برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لبلوغ مجموعة من الأهداف بحلول عام ٢٠٢٠، أي الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ المتعلقة بالعلاج، وملتزمة بتنفيذه. وتشمل هذه الأهداف أيضا خفض الإصابات الجديدة بنسبة ٧٥ في المائة والقضاء على التمييز. وإننا نطلب الدعم مجدداً من شركائنا التقنيين والماليين لمساعدة غينيا في تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، أودّ أن أطلق، بالنيابة عن رئيس الدولة، الرئيس ألفا كوندي، مناشدة إلى الجميع، ولا سيما الدول الأفريقية، للبحث عن حلول مبتكَرة للتمويل المحلي كاستجابة للخطة الوطنية والقارِّية، بما يشمل إنتاج أدوية العلاج واللقاحات. وبهذه الطريقة، سنقهر الإيدز معاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريس فيرن، وزير الصحة في جمهورية مالطة.

السيد فيرن (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ عبء الاعتلال الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يبقى ثقيلاً. وتعتقد مالطة أنَّه يمكن موازنة المعاناة والتكاليف الطويلة الأمد الناجمين عن الفيروس/الإيدز على كل من الرعاية الصحية والمجتمع بأسره، عبْر زيادة الاستثمارات في تدابير الوقاية والمكافحة. وتبقى آثار الإصابة بالفيروس والإيدز عالية عالمياً، ووجودنا هنا يُثبِت الالتزام الذي نقطعه بتعزيز جهودنا للتصدي للتحدي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية، والالتزام بنهج المسار السريع لمكافحة الإيدز طوال السنوات الخمس المقبلة.

لقد تعهَّدنا بجرأة أن نُنهي وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وفي الشهر الماضي، حضرتُ جمعية الصحة العالمية في جنيف، ودعمتُ الاستراتيجية العالمية للقطاع الصحي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وهي تؤيد الهدف المتمثل في انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام الوفيات المرتبطة به وانعدام التمييز المتعلق به. تلك هي رؤيتنا لعالَم يستطيع فيه المصابون بالفيروس أن يعيشوا عمراً مديداً وحياة صحية.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به اليوم ممثل هولندا بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الاجتماع اليوم، نطالب بنُهُج إقليمية لتسريع مسار الاستجابة للإيدز. وقد سجَّلت منظمة الصحة العالمية في المنطقة الأوروبية أعلى عدد من الإصابات التي شُخِّصت

حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية منذ بدء تسجيلها للإصابات في ثمانينات القرن الماضي. ومع أنه كانت هناك مكاسب مؤثرة في خفض عدد حالات الإيدز التي شُخِّصت خلال العقد الماضي، فإنَّ المعدل الإجمالي للإصابات الجديدة بالفيروس لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول. وتشير الأرقام إلى أنَّ الانخفاض في حالات الإصابة المبلَّغ عنها بالفيروس بين من يمارسون الجنس مع الجنس المغاير والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بطريق الحقن قد أبطلت مفعوله الزيادة الكبيرة في الحالات المبلَّغ عنها في الفئات الأخرى المعرَّضة لمخاطر عالية.

وهناك أدلة قوية على الوسائل الفعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته. وذلك يشمل برامج الوقاية من الفيروس، على صعيدَي التغطية والاستفادة، بما يشمل تلك التي تستهدف الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال؛ وبرامج اختبار الإصابة بالفيروس الهادفة إلى كشف الحالات مبكراً، وإخضاع المصابين بالفيروس للعلاج؛ وبرامج علاج الفيروس الهادفة إلى ضمان زيادة نسبة المصابين بالفيروس الذين لديهم أحمال فيروسية غير مكتملة، وذلك لمصلحتهم الشخصية فضلاً عن خفض معدلات انتقال الفيروس. ولن يكون إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية ممكنا دون زيادة الجهود لخفض الإصابات الجديدة ومنع الوفيات المرتبطة بالإيدز بين الفئات الرئيسية من سكاننا المعرضة لأعلى المخاطر. وإذا لم نتصرف سريعاً، سيكون هناك ثمن ندفعه، لأنَّ ذلك سيعني خسارة المزيد من الأرواح والتقليل من متوسط العمر المتوقع وسيؤدي إلى اعتلال الصحة وارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية وخسارة في الإمكانات الاقتصادية.

وخلال رئاسة مالطة لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٧، فإنها ستستضيف اجتماعاً تقنياً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بالتعاون مع المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها. ويتمثل الهدف العام لذلك الاجتماع التقني في الجمع بين أبرز الخبراء في مجال الوقاية من الفيروس ومكافحته من جميع أنحاء أوروبا لمناقشة كيف يمكن لأوروبا أن تحقق الأهداف المحددة في أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تلك المعتَمَدة في الاستراتيجية العالمية للقطاع الصحي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ خلال جمعية الصحة العالمية، والإجراءات التي اعتمدتها الجمعية العامة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وسيناقش الخبراء في الاجتماع في مالطة استراتيجيات مستندة إلى الأدلة ويتشاطرون الإنجازات والأمثلة على الممارسات الجيدة التي أثبتت فعاليتها، ويحددون الحلول للتحديات المشتركة. وتبادل الخبرات سيدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في جهودها لتحسين تنفيذ مساعيها المستندة إلى الأدلة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته. وستجري أيضا مناقشة مجالات الأولوية التي تستطيع فيها الدول الأعضاء تكثيف جهودها.

وستوجز نتائج اجتماع مالطة في إعلان التزام. ونحن ندرك أنَّ مستوىً عالياً من الالتزام السياسي بإجراءات المسار السريع المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أساسي أيضاً. ولدعم ذلك، سأناقش هذه المسائل مع زملائي وزراء الصحة في الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع وزاري في مالطة في آذار/مارس ٢٠١٧.

إنَّ مالطة ملتزمة بمعالجة المشكلة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وستكون في طليعة الجهود الرامية إلى ضمان أن يتصدر الفيروس جدول الأعمال السياسي لأوروبا. ويمكننا كبح الوباء في أوروبا بتوسيع تغطية الاختبارات والعلاج والوقاية، وبالتركيز على الفئات السكانية الرئيسية المعرَّضة للخطر. وعندئذٍ، سيمكننا أن نضمن عدم تخلُّف أحد عن الركب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مولوين جوزيف، وزير الصحة والبيئة في أنتيغوا وبربودا.

السيد جوزيف (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أنتيغوا وبربودا البيان الذي أدلى به دولة السيد تيموثي س. هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/70/PV.97).

إن أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاما تاما بالهدف العالمي المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وقد استثمرت الحكومة موارد مالية وبشرية كبيرة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وهذا يشمل إنشاء قدرة تنظيمية مكرسة في برنامجنا الوطني لمكافحة الإيدز وتوفير العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي مجانا للمرضى، والوصول إلى عمليات التشخيص اللازمة للجميع من دون تمييز. وقد أثمر التزامنا. فيجري سنويا إجراء اختبارات لعدد متزايد من الأشخاص وتضاعف عدد الأشخاص الخاضعين للرعاية والعلاج في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥.

ونحن ندرك أنه سيتعين علينا تسريع نهجنا في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إذا أردنا أن نسهم في الهدف العالمي المتمثل في القضاء على المرض بحلول عام ٢٠٣٠. كما إننا ندرك أن تكلفة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وتسريع استجابتنا عالية. وتأتي تلك التكلفة العالية في وقت يواجه فيه اقتصادنا صدمات خارجية لا تلين.

فعلى سبيل المثال، أثر التصنيف غير العادل لمنطقة البحر الكاريبي كمنطقة شديدة الخطورة بالنسبة للخدمات المالية وسياسة ما يسمى تخفيف المخاطر التي تطبقها حاليا المصارف الكبيرة في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية على مؤسساتنا المالية، على نحو سلبي بالفعل، في قطاعنا المصرفي ويهدد بتقليص مشاركتنا في الاقتصاد العالمي بشدة. وعلاوة على ذلك أتى تغير المناخ والاحترار العالمي بمتطلبات جديدة تقتضي إنفاقا بحجم لايمكننا تحمله. وقد حلت علينا تلك المطالب الجديدة التي تسبب فيها تغير المناخ، على الرغم من أننا من بين أقل البلدان مساهمة في التلوث. وفي خضم هذا السيناريو المثير للقلق، فإن بلدي كذلك مقيد في الحصول على التمويل التساهلي من المؤسسات المالية الدولية العالمية استنادا إلى المعيار الوحيد والمضلل المتمثل في متوسط دخل الفرد.

إنني أعرض تلك الحقائق، لا للتنصل عن التزام حكومة بلدي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن للإشارة إلى الحواجز غير الضرورية التي توضع أمام نمونا الاقتصادي وتنميتنا في الوقت الذي ينبغي لنا أن نركز فيه مواردنا على مسائل حاسمة في مجال الصحة. ولذلك أطلب من المجتمع الدولي أن ينظر إلى البلدان الصغيرة مثل بلدي، لا من خلال المنظور الضيق لهذه القضية أو تلك التي تشغل مؤتمرات وجلسات مثل هذه، ولكن من خلال عدسة أوسع ترى مشاكلنا بطريقة شاملة.

وعلى الرغم من أن حكومتي قد خصصت موارد التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه، في هذا الصدد – ونحن نحقق نجاحات في ذلك – فإننا نعمل باستمرار على معالجة استخدام الموارد الشحيحة وتحريكها ببراعة. ويضاف إلى ذلك أن ميزانية البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز قد زادت بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. ولهذا السبب أدعو اليوم إلى تخصيص موارد إضافية ومركزة من المجتمع الدولي لمساعدتنا على تلبية أهدافنا وهدف المجتمع الدولي بوضع حد للوباء في ١٤ عاما.

وإذ أدعو المجتمع الدولي إلى تخصيص موارد إضافية وعونا مركزا، فإنني لا أود أن أترك انطباعا بأن حكومة بلدي غير فعالة بشأن هذه المسألة أو أنها ببساطة ستسترخي وننتظر استجابة دولية. فنحن ندرك أن من واجبنا رعاية شعبنا في جميع الجوانب الصحية. ولا يستثني ذلك أي مرض، وهو بلا شك يشمل الإيدز. إن حكومة بلدي تعمل بالفعل على توفير العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على نفقة الدولة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض

بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وقد تمكنا، علاوة على ذلك – بالتعاون مع جماعات المجتمع المدني – من تحسين نوعية الحياة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. كما إننا نعمل على الحد من الوصم والتمييز. وقد تمكنا أيضا من القضاء على انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل ونحن في انتظار التثبت من ذلك.

غير أنه يتعين علينا جميعا، في نهاية المطاف، أن نكون واقعيين إزاء التحديات التي تواجه الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. فبإمكان إعصار واحد أن يمحو تراكم سنوات من الناتج المحلي الإجمالي الذي تم تحقيقه بالكفاح الشاق. إننا نتطلع إلى الأشهر الأربعة المقبلة بأكثر من الذعر، إذ أننا ندرك تماما أن تغير المناخ قد خلق ظواهر طقسية لا يمكن التنبؤ بها وقوية ومدمرة.

إن أمام المجتمع العالمي فرصة للعمل معا لصالح البشرية جمعاء. ويكشف تحليل البيانات العالمية، التي شاهدناها جميعا، عن أن أمام العالم فرصة تمكنه من أداء عمل مركز من خلال تمويل الاستثمار في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتركيز صرف الموارد في بداية فترة الاستثمار. وإذا ما تضافرت جهود الحكومات والقطاع الخاص معا، فإنه يمكن زيادة إجمالي الاستثمار في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه من مبلغ الـ ١٩ بليون دولار التي كانت متاحة قبل سنتين إلى ٢٦ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المؤكد أن هذه قضية جديرة بالعمل الجماعي. وأي قضية يمكن أن تكون أنبل وأصوب وأكثر جدارة بالثناء من إنهاء المعاناة البشرية غير الضرورية والوفاة من الأمراض المتصلة بالإيدز – وهو مرض في متناول أيدينا إيقافه؟

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.